

سلطة النقد توضح ماهية وشروط برنامج استدامة لدعم المشاريع المتضررة بسبب كورونا

02

رأي الحدث

تفاهة الحياة السياسية

رولا سرحان

وذلك ما أحدثته تفاهة الحياة السياسية بالفلسطيني، الذي تحرك بين الثورة والدولة فضاء العنوان في الطريق لبيت الفلسطيني. إن استنزاف الثورة لأسس الدولة يماثل في القدر استنزاف الدولة لقيم الثورة، لتبدو الأمور كأنها لعبة قائمة على الحركة باتجاهات متضادة، تشبه لعبة الأطفال "السي سو" حيث يجب أن يكون أحد قيم الأوزان في الأعلى والآخر في الأسفل، لأن الثقل الموضوع يكون لصالح رفع أحد الثقلين وخفض الآخر، فالأكثر خفة يكون محمولا لأعلى ومهيمنة هيمنة ثقافية ومسيطرًا سيطرة سياسية والأكثر ثقلا يكون مربوطا في الأسفل، وفي قاع النفس وفي قاع الوطن حتى ينسى كأنه لم يكن.

وحتى وإن كانت لنا نظرة إيجابية وأكثر تفاؤلا تعتبر أحد الثقلين القوة الرافعة للأخرى، فهو ما لن تسمح به تفاهة الحياة السياسية لأن العيش داخلها لا يسمح برفع وزنين في نفس الجهة ولا تسمح باستيعاب جزء من النقيض، فلعبة الحركة أيضا لعبة مواقع تغذيها تفاهة الحياة السياسية فتستنفذ من خلالها المعاني وتضيع الأوطان. وذلك ما يفسر صراع فتح وحماس، وصراعات القوى داخل فتح لإضعافها وتقويض قياداتها المستقبلية وترويض قياداتها الحالية، والسماح بنشوء مراكز قوى كانت محسوبة عليها في خارج فلسطين أصبحت تدير دفة التحركات الاستراتيجية لبعض دول المنطقة.

تفاهة الحياة السياسية لا ترض للقطار أن يسير على سكة واحدة في اتجاه واحد، وعندما تتعدد سكك القطار، لا تكون الوجهة واحدة، ولا المحطة النهائية متفق عليها، فتدوم وتستمر تفاهة الحياة السياسية!

فـ "الغريب" هنا، مثله مثل "الغريب" في الجزائر، الذي شكل معالمه الروائية ألبير كامو، وأسماء ميرسو، على اسم منطقة فرنسية تنتج النبيذ والجبن الفرنسي، كأنه يريد أن ينقل جزءا من فرنسا عبر الغريب إلى الجزائر ليسكن قلبها العاصمة ويمارس غرابته في هذا القلب حتى يميته حيا، في محاكاة غير مقصودة من كامو لما فعلته فرنسا الاستعمارية بالجزائر حين اعتبرت إحدى مقاطعاتها ونقلت مواطنيها الفرنسيين الغراباء إليها ليعيشوا فيها كمواطنين أصليين. ولينقل كامو، والغريب معهما قيم الغرابة والغربة للمكان وفيه، فإنه يجب أن يتم التأسيس لقيم التفاهة في الحياة العادية والسياسية. والتي تبدأ بفقدان الفرق بين موت وآخر، فموت والده ميرسو في إحدى دور إيواء العجزة، مثل إقدامه على قتل جزائري من سكان البلاد الأصليين، فلا مفاجأة في الأمر بالنسبة للغريب الذي تتساوى عنده قيم الموت، وينتمي في أخلاقه إلى قيم اللامبالاة، وينمي شعوره الضائع لمعنى "الزمن" وأهميته.

أما نحن الفلسطينيين، فمن المفاجيء أن نتفاجأ، ومن المعيب أن نكون غير قادرين- وفي أقل تقدير على مدار الأعوام الأربعة الماضية- ألا نفهم أن ما حدث سيحدث، وسيحدث مثله أكثر، هذا لن يكون سوى جزء من تفاهة الحياة السياسية، التي انتقلت إلينا وغذيناها، والتي تأسست على قيم تحور الواقع والحقيقة، وتبجل الحركة السلبية في مقابل الحركة الحقيقية، وتقتضي أن يُصاب التفكير المنطقي السليم بالخلل وتقف حاجزا ما بين السياسي/الوطني/ المناضل الحقيقي وما بين المصلحة الوطنية التي اختار أن يدافع عنها.

حدث ما حدث وسيحدث الكثير، ليس لأن الموقف العربي موقف متخاذل ومتهاون؛ هذا جزء من الحكاية ومن القصة التي تعود جذورها إلى نشوء الدول العربية وتعدد أوطان العرب وتخذلهم داخل حدود الدولة المصطنعة بعد أن قسم الاستعمار المنطقة، وجعل مصير قاداتها الجدد مرتبطا بمصلحة الدولة التي كانت حامية أو منتدبة- أي مستعمرة- وكسر الامتداد الطبيعي لهوية شعوب يجمعها من الإرث الكثير ولا يفرقها إلا إيهامها برغبة مصطنعة من قاداتها الجدد، بالتفرق. ولا يمكن أن نعزو الهزيمة العربية للتطبيع العلني ولتوقيع اتفاق سلام مع "إسرائيل"، إلى قصور لحظي أو آني في السياسة العربية، ولا إلى فشل وغيوب في القيادات العربية الحالية، بل هي نتيجة طبيعية من مخرجات عملية استعمارية حثيثة عمل رعاتها طوال عقود طويلة على توريث ثقافة القبول بالاستعمار بصيغته الجديدة المولودة على شكل إسرائيل.

وحيث بدأت تلك الوليدة الغربية، أي إسرائيل، تُدرك أهمية وقوة غربتها وغرابتها، أغرقت المنطقة بقيم "الغريب"، الذي يعيش في المكان، مكانه الجديد، لكن دون أن ينتمي إليه. والقادة العرب الجدد، مثل حليفهم الجديدة إسرائيل، ناشئون مثلها، يروجون لقيم "الغريب" مثلها، حين لا يمكن أن يفاجئهم أو يفاجئه شيء، لا موت طبيعي ولا شهادة استثنائية، ولا عملية مكررة لهدم منزل أو عملية نوعية لا اعتقال أب، ففي هذه المشهدية التمثيلية يتساوى الموت وأشكاله، ويتساوى معنى الحرية مع معنى الزنزانة في قيم "الغريب" المتناسخة المكررة هي الأخرى في كل مكان من أمكنتنا المقسمة علينا.

سلطة النقد توضح ماهية وشروط برنامج استدامة لدعم المشاريع المتضررة بسبب كورونا

سلطة النقد تتدخل لأول مرة وتقرر استخدام الأموال المتاحة لديها لإعادة توجيهها وضخها في السوق التعليم على سلم أولويات برنامج استدامة على الرغم من ضعف الطلب من المؤسسات التعليمية

المشاريع على الإبقاء على الأيدي العاملة لديها كما هي، حتى لا تلجأ المؤسسات أو المشاريع إلى إنهاء عقود موظفيها في إطار تخفيض نفقاتها، وكلما كانت الشركة أو المؤسسة أو المشروع لديها أعداد متزايدة من الموظفين تكون لديها إمكانية أعلى للاستفادة من البرنامج لأن الهدف هو الحفاظ على الأيدي العاملة على رأس عملها.

وحول الطلبات التي تم قبولها، أوضح مناصرة لصحيفة الحدث، أن عدد الطلبات المقبولة كبير ويحتل نسبة عالية من إجمالي الطلبات المقدمة، وقال: إن القيمة الكلية للطلبات حتى منتصف آب الجاري، تجاوزت 32 مليون دولار أمريكي، كما أن سلطة النقد استقبلت من خلال المصارف 212 طلباً تمت الموافقة على 180 منها وهناك جزء قيد المعالجة وجزء آخر تم رفضه.

وأكد مناصرة، أن سلطة النقد، شجعت من خلال البرنامج، تقديم الطلبات للمشاريع التي تديرها المرأة أو التي تكون المرأة فيها أحد الشركاء، بنص صريح ضمن التعليمات الصادرة، "ولكن لا يوجد مبالغ مخصصة ومحدد لهذا الغرض لأن المرأة حاضرة في معظم الطلبات من خلال مساهماتها في العديد من المشاريع".

وفي ظل عصف الأزمة الاقتصادية والصحية بمعظم القطاعات العاملة في فلسطين تقريباً، فإن قطاع التعليم أحد أهم القطاعات التي تركز سلطة النقد على دعمها بحسب مناصرة، حيث أفردت التعليمات نصاً صريحاً لتشجيع البنوك على تقديم التسهيلات لقطاع التعليم، وترغب في زيادة وتعزيز الاستثمار في هذا القطاع. وأضاف: لقد كنا دائماً نحث البنوك على دعم هذا القطاع لأنه قطاع حيوي ويجب الاستثمار فيه، وخلال جائحة كورونا سمحنا للقائمين على قطاع التعليم بالاستفادة من برنامج استدامة لأغراض استدامة عمليات المؤسسات التعليمية ودفع رواتب موظفيها. وعلى الرغم من ذلك، فلم تتلق سلطة النقد إلا طلباً وحداً بهذا الخصوص من إحدى المدارس ومؤكداً على أنها ستعطيها الأولوية في حال تقدمت، كما يوضح مناصرة.

وحول تأثير القروض المقدمة ضمن برنامج استدامة على المشاريع، أوضح مناصرة، أن كل طلب يتم أخذ مجموعة من العناصر بخصوصه قبل الموافقة النهائية عليه، ويتم دراسة تأثير هذا القرض على المشروع نفسه، ويجب أن يحتوي الطلب إثباتات ووثائق للتحقق من طبيعة عمل المشروع وبيان تضرره من الأزمة، وأول عنصر ينظر إليه، هو كم عامل تم الحفاظ عليه إضافة إلى حجم النشاط السنوي، ومدى مساهمة القرض في زيادة قدرة المشروع التشغيلية وبالتالي المساهمة في سرعة استعادة النشاط ودورة الإنتاج.

مع بداية جائحة كورونا، وجدت القطاعات العاملة في فلسطين نفسها أمام أزمة مالية خانقة تمثلت في عدم قدرتها على تسديد التزاماتها، في ظل إعلان حالة الطوارئ وتمديدتها أكثر من مرة والإغلاق الذي فرضته الحكومة الفلسطينية للحد من تفشي الفيروس بين الفلسطينيين، وهو ما دفع سلطة النقد لإصدار سلسلة من التعليمات التي تهدف إلى التخفيف على المواطنين ودعم السيولة في الاقتصاد شملت سداد المستحقات البنكية والقروض ومعالجة تداول الشيكات وتوجيه الائتمان للمشاريع الإنتاجية والمشاريع العاملة في مجال الصحة.

الحدث - سجود عاصي

العربية والجهات الدولية التي نأمل من خلالها جلب المزيد من الأموال التي تعطي القابلية لتمديد فترة الاستفادة من البرنامج". أما في حالة عدم استغلال كامل الرصيد، فإنه يمكن تمديد فترة الاستفادة من البرنامج بناء على الحاجة لذلك، "ونحن نتوقع زيادة في عدد الطلبات المقدمة للحصول على قروض من برنامج استدامة، خاصة وأن الأرقام كانت في البداية متواضعة والآن هي في تزايد، لأن الفئات المستهدفة لم تكن على معرفة وإطلاع جيدين بالشروط والمزايا التي يمكن الاستفادة منها، إضافة إلى العمل على الترتيب مع البنوك بخصوص إجراءات استقبال الطلبات والتعامل معها وتزويدنا بالمتطلبات اللازمة التي تؤكد أن الأموال التي سيحصل عليها المشروع ستكون مخصصة لصالح الأهداف المرجوة منه والمحددة بموجب التعليمات الصادرة عن سلطة النقد".

وشدد المدير التنفيذي لمجموعة الرقابة في سلطة النقد، على أنه لن يُسمح بالاستفادة من البرنامج لأخذ قرض شخصي لغرض شراء سيارة على سبيل المثال، وقال إنه أمر مرفوض، ولكن يستطيع أي مواطن الحصول على تمويل لصالح مشروع يشغله ولدفع رواتب وأجور العاملين والنفقات والالتزامات لديه التي تعذر الإيفاء بها بسبب جائحة كورونا، على أن يرفق مقدم الطلب وثائق تثبت وجود عمال وعقود إيجار والتزامات أخرى تحتاج إلى إنفاق.

وأكد، أن سلطة النقد تحاول من خلال برنامجها "استدامة"، دعم المستفيدين لوضع خطة لإنعاش مشاريعهم الاقتصادية في أسرع وقت ممكن، لأن البرنامج يهدف إلى تمويل المشاريع المتضررة لكي تكون قادرة على استعادة نشاطها، وتشجيع

وتتضمن التعليمات والإجراءات التي اتخذتها سلطة النقد خلال جائحة كورونا؛ إطلاق برنامج استدامة بحجم 300 مليون دولار وبمساهمة منها بلغت 210 مليون دولار، لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التي تأثرت جراء جائحة كورونا، من خلال المصارف ومؤسسات الإقراض.

وقال المدير التنفيذي لمجموعة الرقابة في سلطة النقد محمد مناصرة، في مقابلة خاصة مع صحيفة الحدث، إن برنامج استدامة الذي أطلقته سلطة النقد، يهدف إلى تمويل المشاريع المتضررة بسبب جائحة كورونا وتداعياتها، "بحيث تتم مساعدة المؤسسات والمشاريع من خلال توفير التمويل والقروض لتغطية النفقات التشغيلية ودعم رأس المال العامل".

وحول تكلفة الإقراض، أكد مناصرة، أن تكلفة الإقراض للمشاريع المتضررة المستفيدة من هذا البرنامج في أدنى مستوياتها، بحيث تبلغ أقل من 3%، وهي أقل تكلفة إقراض موجودة في فلسطين منذ عشرات السنين.

وحول الإطار الزمني للبرنامج، أشار مناصرة، إلى أن العمل بالبرنامج بدأ في 1/ حزيران 2020 وينتهي التقديم له مع نهاية العام الجاري، وهو تاريخ قابل للتمديد بناء على عدة عوامل أبرزها عدم استغلال كامل الرصيد المخصص للبرنامج، لأن استغلاله يعني صعوبة تمديد فترة التقديم إلا بتجديد أموال إضافية، "ونحن في سلطة النقد نسعى للحصول على أموال من جهات خارجية وفتحنا خطوطاً مع بعض الدول وبعض الصناديق



قسّم دفعاتك كيف ما يحللك...

مع برنامج التسديد المريح للبطاقات الائتمانية من البنك العربي

- التسديد على أقساط شهرية لمدة 24 شهراً بفائدة 0% عند الشراء من المحلات المشتركة في البرنامج.
- التسديد على أقساط شهرية لمدة 18 شهراً بفائدة شهرية 1% عند الشراء من المحلات الأخرى من داخل أو خارج فلسطين.
- التسديد على أقساط شهرية بسيطة لمدة 9 أشهر بفائدة شهرية 0.9% عند استخدام البطاقة لتسديد الأقساط الجامعية أو المدرسية، مع إمكانية إصدار شيك بنكي بدون عمولة في حال عدم توفر خدمة الدفع بالبطاقات الائتمانية لدى الجامعة أو المدرسة.

البنك العربي
ARAB BANK



النجاح مسيرة

الشبكات الأخرى والخارج
+97022953333



بالتل وجوال Ooredoo
1800333333



f | | | | | arabbank.ps





زبائنها واختيار القطاعات الاقتصادية، ولكن في فلسطين الحال مختلف قليلا، لأنه لا يوجد لدينا عملة وطنية وأدوات سياسة نقدية، فالأداة الوحيدة التي نستطيع استخدامها هي توجيه الائتمان، باعتبارها إحدى أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، ونحن كنا نستخدم هذه الأداة قبل الجائحة من خلال توجيه البنوك نحو قطاعات اقتصادية محددة واستخدمنا سياسة الإلزام المرتبطة بنسب محددة، حيث يجب أن يكون لدى البنك استثمار في كل قطاع على الأقل وأن لا يزيد هذا الاستثمار عن نسب محددة، وأعطينا امتيازات لاستثمار البنوك في بعض المشاريع المهمة والناشئة“.

وخلال الجائحة، أشار مناصر، إلى أن تعليمات سلطة النقد ما زالت سارية، بحيث تعطي البنوك بعض الامتيازات والاستثناءات في حال قدمت التسهيلات لبعض القطاعات، ”وخلال جائحة كورونا، نعطي البنوك من الأموال لدى سلطة النقد لتستخدمها في دعم بعض القطاعات دون أن تضطر إلى استخدام ودائعها وأموالها الخاصة“، وهي المرة الأولى التي تقرر فيها سلطة النقد التدخل بهذه الطريقة بأن تستخدم الأموال المتاحة لديها لإعادة توجيهها وضخها في السوق واستخدامها لمنح التمويل للمشاريع المتضررة، وفي نفس الوقت عملت على تخفيض متطلبات السيولة بضع المزيد من الأموال في السوق.

” قرار عدم استقبال فلسطيني الداخل والإغلاقات التي تم فرضها أمام العمالة الفلسطينية في الداخل لأغراض وقائية خلال الجائحة؛ أثر بشكل مباشر على التدفقات النقدية القادمة من مشتريات فلسطيني الداخل في الضفة الغربية، والعمالة كذلك تراجعت نسبتها بشكل كبير من جانب إسرائيل والفلسطينيين وهو ما أثر بطريقة مباشرة على حجم السيولة المتوفرة في السوق“، بحسب مناصرة الذي أكد أن سلطة النقد تراقب الأرقام والنسب بشكل مستمر لتتمكن من التدخل بشكل مباشر لتعويض النقص، مثل تدخلها بحزمة قرارات خلال الجائحة، لتوفير الأموال اللازمة لإعادة الحركة الاقتصادية لما كانت عليه بنسبة 70% على الأقل.

وأعرب مناصرة عن أمله في انتهاء الجائحة في أقرب وقت ممكن، متمنيا لشعبنا السلامة التامة، وسرعة العودة إلى الحياة الطبيعية وانتعاش الاقتصاد وتسوية موضوع مستحقات المقاصة لدى الجانب الإسرائيلي.

إعادة الحياة الاقتصادية خلال العام المقبل ونعود إلى مستويات مقبولة، وهناك توقعات للعام الجاري 2020 بانكماش بنسبة 8% على الأقل وهي نسبة خطيرة“، مضيفا، أن هذه النسبة ستؤثر على كافة القطاعات الاقتصادية خاصة مع تزامن جائحة كورونا والأزمة المالية للسلطة الفلسطينية بما يشمل المقاصة. وأشار، إلى أن سلطة النقد تهدف من خلال برنامج استدامة إلى إسعاف وتوفير التمويل لمساعدة المشاريع في الحفاظ على فرص العمل وعودة الإنتاج إلى ما كان عليه سابقا، ”الحكومة تبنت سياسة التعايش مع المرض ونحن وفرنا التمويل اللازم للتعايش مع كورونا اقتصاديا“.

تعليمات سلطة النقد خلال جائحة كورونا

بحسب مناصرة، فإن القرارات التي اتخذتها سلطة النقد يجب عدم عزلها عن برنامج استدامة، لأن هدفها جميعها واحد، فقرار تأجيل الأقساط والسماح بجدولة وهيكل الدين والسماح بتأجيل تسديد الديون إلى العام المقبل هي قرارات من شأنها التخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية والحفاظ على قدرة الشركات والمنشآت والسيولة المتاحة لديها من أجل استدامة عملياتها.

وقال، إن مجموعة قرارات سلطة النقد كرمزة؛ تؤدي إلى دعم القطاع الخاص وإعادة الحياة له، من خلال مجموعة من العناصر منها التمويل وتخفيف التكاليف وتأجيل دفع المستحقات، وتفهم الجهاز المصرفي أن مسألة تراجع المقترض في تسديد التزاماته سببها أزمة كورونا وليس تعثر المدين وهو ما يغير بشكل مطلق نظرة البنوك فيما يخص استمرار منح الائتمان؛ فعند ارتفاع المخاطر، تتراجع رغبتها وقدرتها على منح الائتمان، ”والآن البنوك مستمرة في منح الائتمان، حيث أسهمت التعليمات والقرارات التي أصدرتها سلطة النقد في الحد من المخاطر الائتمانية، كما تم تأجيل تسديد الالتزامات على الشركات للعام المقبل على أمل انتهاء الجائحة، ولا بد في النهاية من التعايش مع الجائحة وعودة الحياة الاقتصادية لما كانت عليه“.

وأوضح مناصرة في لقائه مع صحيفة الحدث، أن سلطة النقد كانت تبني سياساتها على أساس التوجيه والتحكم بالائتمان ضمن نسب محددة، وقال: نحن لا نستطيع ولا يوجد أدوات للسياسة النقدية، نستطيع من خلالها التحكم وتوجيه الائتمان، في المجمال، البنوك المركزية تفتح المجال أمام البنوك لاختيار

وبحسب مناصرة، فإنه ومنذ بدء البرنامج، تمت المساهمة في الحفاظ على أكثر من 4500 فرصة عمل، ودعم مشاريع قائمة متضررة تبلغ قدرتها التشغيلية أكثر من 94 مليون دولار.

وفي ما يتعلق بألية الاستفادة من البرنامج، يشير مناصرة إلى أن المشاريع المستهدفة هي المشاريع المتضررة من الجائحة والوضع الاقتصادي، وأي مشروع أو مؤسسة غير متضررة لا تدخل ضمن البرنامج، حيث يتم تقديم الطلبات إلى البنوك التي تقدمها بدورها إلى سلطة النقد للتحقق من الطلب، مع الأخذ بعين الاعتبار تحقيق المشروع لشروط البرنامج.

وبخصوص مساهمة سلطة النقد في المشروع ودور البنوك في الإقراض: أوضح المدير التنفيذي لمجموعة الرقابة في سلطة النقد مناصرة، أن الفائدة التي تجنيها سلطة النقد تبلغ 0.5% تخصص لصالح مصاريف إدارية وعمومية وهامش لسداد الفوائد في حال تم الاقتراض من جهات خارجية ”لكي نوازن ما بين الاستثمار الداخلي والقدرة على جذب الأموال من الخارج وإعادة إقراضها بنفس الشروط، الأمر الذي يحتاج إلى وجود رصيد لتسديد تكلفة الحصول على هذه الأموال“. أما البنوك بحسب مناصرة، فإنها تأخذ بعين الاعتبار تكلفة الأموال والخطر الائتماني، والمبلغ الذي تحصل عليه كفائدة هو مبلغ متواضع لتحمل المخاطر الائتمانية ومصاريف إدارية وعمومية والنفقات التي تساهم في الحفاظ على الإبقاء على القيمة الزمنية للنقود، لأن القيمة الحالية للنقود تختلف عن قيمتها المستقبلية، وهذه المعادلة تؤخذ بعين الاعتبار من قبل البنوك في احتساب التكلفة، وهو ما يعني أن البنوك وسلطة النقد لن تترجحا من هذا البرنامج لأنه برنامج وطني هدفه حماية الاقتصاد الفلسطيني والحفاظ عليه والمساهمة في سرعة انتعاشه.

وكانت سلطة النقد قد أصدرت عددا من التعليمات على أساس توجيه الائتمان نحو المشاريع الاقتصادية والمشاريع ذات العلاقة بالصحة ومشاريع أخرى من شأنها الحفاظ على الدورة الاقتصادية، بحسب مناصرة الذي أشار، إلى أن جزءا من نشاط البنوك هو نشاط تشغيلي حياتي لا يمكن الاستغناء عنه لأنه يساهم في الدورة الاقتصادية بشكل أساسي.

ولكنه أوضح، أن سلطة النقد توجه البنوك بمنح تسهيلات لقطاعات معينة، وتوجه الائتمان أكثر للصناعة والتجارة والمشاريع الزراعية ومشاريع الطاقة المتجددة والمشاريع التي لها علاقة بالشباب، وبفسف الوقت تحفز البنوك وتطلب منها عدم تجاوز التركيز في قطاعات ومشاريع معينة. كما أن سلطة النقد تقدم امتيازات للبنوك في حال تم منح وتقديم تسهيلات لقطاعات معينة، مثل السماح للبنوك بتخفيض قيمة القروض والتمويل من الاحتياطي، وهو ما يعني أن البنك لديه حافز لمنح هذه القطاعات تسهيلات دون غيرها.

هل تنشئ سلطة النقد صندوق طوارئ؟

وفقا لمناصرة، فإن إنشاء صندوق طوارئ هو وظيفة الحكومة بالأساس، إذ تقوم بتقديم أموال على شكل منح ومساعدات وليس على شكل إقراض، ”ولكننا في سلطة النقد أدرنا برنامج استدامة الذي يهدف إلى مساعدة القطاعات الاقتصادية من خلال ضخ بعض الأموال وتسهيل الإجراءات التي من شأنها إسعاف القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررا.. ونحن ليست لدينا خطة في اتجاه إنشاء صندوق طوارئ لأنه دور الحكومة“.

ماذا قدمت الحكومة الفلسطينية لبرنامج استدامة!

”تساورنا مع الحكومة الفلسطينية في مرحلة التصميم الأولي لهذا البرنامج، وتم إطلاع دولة رئيس الوزراء على الفكرة التي أيدتها وأعلن عنها في مؤتمر صحفي، ونحن أطلقنا البرنامج انسجاما مع رؤية الحكومة الفلسطينية“ قال مناصرة. وأضاف، أن المؤشرات الاقتصادية الحالية خطيرة، وهناك توقعات بتراجع الناتج القومي، ”وهدفنا على الأقل أن نكون قادرين على

العودة للمدارس في ظل كورونا

خطة التربية والتعليم للعودة إلى المدارس وكيف سيكون شكل العام الدراسي الجديد
اتحاد المعلمين يدعو إلى تأجيل بدء الدوام خوفاً من أن تصبح المدارس بؤرة انتشار للفيروس

وأوضح عمار أن هناك سيناريوهات ثلاثة خلال الجائحة كانت وزارة التربية والتعليم تدرسها، في ظل تحكم فيروس كورونا بالمشهد المقبل، وهي:
أولاً: التعليم الوجيه، يتم تطبيقه في حال كانت القرية أو البلدة أو المدينة أو المدرسة تخلو من الإصابات بالفيروس وتتوافر فيها الشروط الصحية ضمن البروتوكول الصحي الذي أعدته الوزارة بالتعاون مع وزارة الصحة وضمن بروتوكولات منظمة الصحة العالمية مثل التباعد والتعقيم وغيرها.

ثانياً: إذا كانت الحالة الكورونية تقتضي الإغلاق لوجود إصابات أو مخالطين، يتم الاتجاه إلى التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد إلى حين الإقرار بالعودة إلى الحالة الطبيعية، والحكومة هي من تقرر بخصوص الإغلاقات بالشراكة مع الجهات ذات العلاقة مثل وزارة الصحة. وعند صعوبة الوصول إلى الطلبة عن بعد خاصة في المناطق المهمشة التي لا يوجد فيها إنترنت والطلبة الذين لا تتوفر لديهم أجهزة إلكترونية، يمكن تقديم المطلوب من المواد ورقياً وبطرق أخرى، ومن تتوفر لديهم هذه الإمكانيات نستغلها في التعليم عن بعد.

ثالثاً: التعليم المدمج، وهو أن يتعلم الطالب جزءاً من المواد الدراسية بشكل وجاهي والجزء الآخر عن بعد، وكلاهما في هذه الفترة لهما استحقاقاتهما، بحيث قامت وزارة التربية والتعليم بإعداد الاستحقاقات لهذا النوع من التعليم، وتم إقرار الفضائية التعليمية التي من المتوقع أن يتم إطلاقها مع بداية العام الدراسي الجديد، التي سيبث من خلالها الحصص المصورة للطلبة الذين يتعلمون عن بعد بسبب الحالة الصحية، ضمن برنامج تعده الوزارة، بالإضافة إلى رفع الحصص المصورة وأوراق العمل وكل ما يتعلق بالتعليم على منصة الوزارة التعليمية التي تمكن الطلبة من الولوج إليها، وأعدت وزارة التربية رزماً تعليمية تستخلص فيها المفاهيم الرئيسية والمهارات الأساسية اللازمة للطلاب سواء في حياته أو للانتقال من مرحلة تعليمية إلى أخرى، وسميت بالرزم التعليمية وهي موجودة إلكترونياً وبين أيدي الأساتذة، وستتاح قريباً للطلبة، وإذا كان هناك وضع معين يتعلق بكورونا سيتم استخدام هذه الرزم التي تركز على الأساسيات في المواد.

وشدد عمار لصحيفة الحدث على أن إغلاق المدارس بسبب وجود إصابات بين طلبة الثانوية العامة أو وجود مخالطين بينهم، لا يمكن أن يؤثر على المسيرة التعليمية، لأن "الإغلاق مؤقت لفترة من الزمن ريثما يتم التأكد من الوضع الصحي المتعلق بالوباء في المدرسة، والعدد متغير بحسب القرار الصادر بخصوص كل مدرسة وكل منطقة بشكل منفرد".

وقال: نحن نتعامل مع الحالة الكورونية بحسب شدتها وخطورتها في مكانها، والعام الدراسي المقبل سيستمر وسيضي قدماً، بغض النظر عن عدد المدارس التي يتم إغلاقها، بسبب الحاجة لذلك، ويستمر الدوام في المدارس

أثار إغلاق نحو 30 مدرسة في الضفة الغربية بسبب وجود إصابات بفيروس كورونا بين طلبة الثانوية العامة قبل بدء العام الدراسي الجديد 2020/2021 بشكل رسمي والمقرر في 6 أيلول 2020، تخوف وقلق الأهالي والطلبة من استمرار العملية التعليمية في المدارس بشكل آمن.

الحدث - سجود عاصي

والتعليم وحدها وإنما تشترك في ذلك وزارات أخرى. وكانت اللجنة الوزارية، قد عقدت اجتماعاً لها في 12 آب الجاري، لمتابعة ومناقشة ملف إعادة فتح المدارس في ظل المشهد الكوروني بشكل آمن وصحي، وتناولت اللجنة عديد الأفكار والمقترحات المتعلقة باستعدادات الوزارات ذات العلاقة في عملية التمكين التكنولوجي وأهمية الاستعانة بطلبة الجامعات لمساندة العملية التعليمية، مشددة على الدور الحيوي للإعلام في بث رسائل توعوية حول العودة للمدارس للطلبة والأهالي بشكل منظم.

وأشار عمار، إلى أن التربية قامت بإعداد ما يسمى بدليل العودة إلى المدارس، الذي يضم كل ما يحتاجه الطلبة والمعلمين والمشرفين والمدراء وغيرهم من مصادر تساعدهم على الولوج إلى التعليم الجديد خلال الجائحة، "وأخذنا في السيناريوهات المحتملة لعودة المدارس، آراء الطلبة وأولياء الأمور والمدرسين والمدراء والمشرفين كذلك، واستعنا بخبرات إقليمية مثل الأردن التي قمنا بعقد لقاء افتراضي مع وزير التعليم فيها للاستفادة من تجربتهم، كما وقمنا بالاستعانة بتجارب اليونسكو التي خاضتها العديد من دول العالم ومدارس الأونروا حول العودة للمدارس في ظل الجائحة".

وأوضح مدير عام الإشراف والتأهيل التربوي في وزارة التربية والتعليم، أن دليل العودة للمدارس انبثقت عنه خطة العودة للمدارس التي تم إعلانها وإقرارها من قبل مجلس الوزراء الفلسطيني، والتي تركز على موضوع التعليم عن بعد أو التعليم المدمج، واهتمت بموضوع التقنيات والبنية التحتية التكنولوجية للمدارس، وكذلك استحقاقات التعليم المدمج والتعليم عن بعد والبروتوكول الصحي وضمان التعقيم والشروط الصحية والتدريب والمنصة التعليمية للطلبة والمعلمين ومنصة تدريب المعلمين وغيرها.

كما وانبثقت عن الخطة العامة بحسب عمار، خطة تنفيذية، وكل إدارة عامة تنفيذية ذات علاقة بالتعليم، مثل الإشراف والميدان والمناهج والصحة والإرشاد والتعليم العام والأنشطة الطلابية، قدمت خطة تفصيلية لعملها خلال الجائحة للعام الدراسي المقبل.

يقول مدير عام الإشراف والتأهيل التربوي في وزارة التربية والتعليم أحمد عمار في لقاء خاص مع صحيفة الحدث، إن التربية والتعليم منذ بدء الجائحة، أخذت كل التدابير اللازمة لضمان استمرار العملية التعليمية بجودة عالية خلال جائحة كورونا، وكان هاجس التربية بشكل أساسي يتمثل في الموازنة بين صحة الطالب من جهة وحقه في التعلم النوعي من جهة أخرى. فمُنذ بدء الإعلان عن حالة الطوارئ في مارس الماضي وضعت الوزارة خطة طوارئ تتضمن الاحتياجات اللازمة لإدارة العملية التعليمية خلال هذه الفترة، وعرضت هذه الخطة على جميع الشركاء المحليين من مؤسسات حكومية وغير حكومية ومؤسسات تعليمية وكذلك على الشركاء الدوليين الذين لهم علاقة بالتعليم مثل اليونسكو وغيرها، لتقديم رؤية حول التدخلات التي يمكن تقديمها للوزارة من خلال هذه الخطة.

وأضاف عمار: عندما بدأت فترة الحجر المنزلي الإجباري، أغلقت المدارس، إلا أن العملية التعليمية لم تتوقف، وكان التعليم عن بعد متاحاً خلال هذه الفترة، الذي وظفنا فيه التعليم الإلكتروني، ولكن واجهتنا مشكلة وهي أن بعض الأسر لا تمتلك أجهزة إلكترونية أو لا تتوفر لديها خدمة الإنترنت، لذلك بدأنا نفكر بطرق خلاقة حول كيفية الوصول للطلاب وكانت خطتنا تتناول العديد المحطات، من ضمنها البنية التحتية سواء مادية أو مرافق أو أبنية تحتية أو معدات تكنولوجية، وشملت موضوع التعلم عن بعد والتقنيات والبروتوكول الصحي والإرشاد النفسي، وتم تشكيل لجنة وزارية من ست وزارات ذات العلاقة بالتعليم (وزير التربية والتعليم مروان عورتاني، أمين عام مجلس الوزراء أمجد غانم، وزيرة الصحة مي الكيلة، وزير التعليم العالي والبحث العلمي محمود أبو موريس، وزير الحكم المحلي مجدي الصالح، ووزير تكنولوجيا المعلومات إسحق سدر، ووزير شؤون القدس فادي الهدمي والمساعد الأمني لوزير الداخلية محمد الجبريني)، لأن ضمان بيئة تعليمية صحية في ظل الجائحة يحتاج إلى تضافر جهود هذه الوزارات، وتوفير خدمات الإنترنت ليست وظيفة التربية

لاستقبال الطلبة والمعلمين، وهي بحاجة إلى نقاش وإجراءات إضافية لتعزيز الأمان الصحي داخل أسوار المدرسة. مطالباً بحصر قائمة بأسماء الطلبة والكادر التعليمي تتعلق بالأمراض المزمنة التي يعانون منها.

وكانت وزارة التربية والتعليم، أعلنت عن إطلاق برنامج تدريبي بالشراكة مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وبالتعاون مع شركة "بيبرس" في 18 آب الجاري، برنامجاً تدريبياً مكثفاً بنحو 170 من معلمي التكنولوجيا ليكونوا النواة الرئيسية لتدريب باقي المعلمين في جميع محافظات الوطن، يشمل إنتاج الفيديو التفاعلي وتصميم الكتاب الإلكتروني التفاعلي بصورة محفزة للطلبة. وأكد وزير الاتصالات إسحق سدر، أن هذا البرنامج يهدف إلى تعزيز القدرات التكنولوجية لدى المعلمين ليكونوا قادرين على إدارة المحتوى التعليمي لطلبة المدارس بصورة تفاعلية وتكنولوجية حديثة، وفق رؤية الحكومة في مجال التمكين التكنولوجي. وشدد وزير التربية والتعليم مروان عورتاني خلال إطلاق البرنامج، على ضرورة الاستفادة القصوى من هذا البرنامج لإنجاح التعليم المدمج الذي أقرته الوزارة نظراً للظروف الصحية الراهنة. مؤكداً على سعي الوزارة الدائم بالتعاون مع كافة الشركاء لتوفير مختلف الإمكانيات التي من شأنها ضمان توفير التعليم العادل للجميع، مؤكداً أهمية هذا التعاون لخدمة القطاع التعليمي.

كما وبحثت وزارة التربية والتعليم مع المشرف العام على الإعلام الرسمي الوزير أحمد عساف وأمين عام مجلس الوزراء أمجد غانم، إطلاق قناة تعليمية جديدة مع بدء العام الدراسي الجديد في ظل الأوضاع الصحية وجائحة كورونا، بحيث تم الاتفاق على الشروع الفوري بإجراءات إطلاق القناة بالتعاون بين الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون وطواقم وزارة التربية والتعليم، وأوعز عساف للجهات المختصة بالبدء فوراً بتجهيز متطلبات هذا المشروع.

الذاتي والتعليم التعاوني وصل المهارات الحياتية والقراءة والكتابة وغيرها. كما أعلن أن وزارته تعمل بالتعاون مع فريق خبراء على بناء لائحة ناظمة لجودة التعليم عن بعد مقرونة بآليات متابعة ومؤشرات قابلة للقياس. وقال: نذل كل جهد ممكن من أجل توفير استحقاقات الانخراط في التعليم عن بعد لكافة فئات الطلبة في أماكن تواجدهم كلها، ويجري العمل على توفير مجموعة استحقاقات من شأنها أن تحدث نقلة نوعية في هذا المجال، وتم استثناء الوصول إلى المنصات التعليمية من استهلاك حزمة الإنترنت لمستخدمي الهاتف المحمول، وتوفير إمكانية الوصول لها في حال انتهاء الحزم، وتوفير خدمة الإنترنت المجانية للمدارس في المناطق المهمشة، وذلك من خلال تقنيات ملائمة لتقديم الخدمة، وتطوير وتفعيل منصة بيئة التواصل الإلكتروني المدرسي كبيئة للتواصل الفعال بين أطراف العملية التعليمية وكمنصة معتمدة للتعلم عن بعد، وإثراء المحتوى التعليمي الإلكتروني بما ينسجم مع المنهاج، بالإضافة إلى الزيادة المجانية لسرعة الإنترنت المتاحة لجميع المدارس في إطار برنامج أجد نت إلى 30 ميغابايت، والعمل في إطار الشراكة الوطنية بين القطاعين الحكومي والخاص على برامج متعددة للتمكين التكنولوجي بما يشمل توفير حزم إنترنت بأسعار مخفضة، وحواشيب للمعلمين وللطلبة، وإعطاء الطلبة الأقل حظاً الاهتمام الخاص في هذا المجال.

ولكن، الأمين العام لاتحاد المعلمين الفلسطينيين سائد ارزيقات، دعا إلى تأجيل افتتاح العام الدراسي الجديد لحين استكمال التحضير لكافة الإجراءات اللازمة، قائلاً، إن ذلك يشكل خطراً حقيقياً على الطلبة والكادر التعليمي، كما تم توجيه كتاب إلى رئاسة الوزراء ووزارة التربية والتعليم بهذا الخصوص.

وأوضح ارزيقات، أن البروتوكول الصحي الذي تم إعداد بخصوص عودة المدارس يجب أن يكون أكثر وضوحاً وتفصيلاً مما هو عليه، "كما أن البيئة المدرسية غير جاهزة

الأخرى بشكل طبيعي، والمدارس التي أغلقت سيتم استخدام التعليم عن بعد فيها ولن يكون هناك أي انقطاع.

وشدد على أن وزارة التربية والتعليم، قطعت شوطاً كبيراً بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والشركات المزودة لخدمات الإنترنت، وتم تنظيم أكثر من لقاء وأكثر من اجتماع، "وهناك أمور سنعلن عنها قريباً بهذا الخصوص"، تساهم في تمكين المعلم والطالب والمشرف والمدير من البنية التحتية التكنولوجية، وتمكين وتأهيل المعلمين ومدراء المدارس من استخدام هذا النوع من التعليم وتأهيلهم.

وأضاف عمار، أن وزارته عقدت العديد من الدورات ذات العلاقة لتمكين المعلمين وتدريبهم على استخدام أدوات الويب مثل زوم وجوجل كلاس روم وموديل وغيرها، بحيث تم تدريب أكثر من 24 ألف معلم على برامج متعددة في التعليم عن بعد إلى الآن "ونحن في طور تدريب كافة المعلمين في الضفة الغربية في ما يتعلق بالتعليم عن بعد وأطلعنا الكادر التعليمي على تجارب أخرى للاستفادة منها وهناك خطة تدريب على مدار العام فيها شركاء يعنون بشؤون التعليم والتعليم عن بعد".

وأكد وزير التربية والتعليم عورتاني، في تصريحات سابقة له، على أن الوزارة ستتعاطى مع التقويم الدراسي بمرونة تكيفية احتساباً لمستجدات غير منظورة، واعتماد نموذج التعليم المدمج بشكل مرن وطبقاً للحالة الوبائية، الأمر الذي يعتبر إجراء غير مسبوق في منظومة التعليم المدرسي، والانتقال السلس إلى التعليم عن بعد في حال تعذر التعليم الوجاهي بسبب الظروف الصحية وبحسب القرارات التي تتخذها الجهات ذات الاختصاص، بالإضافة إلى تشجيع الصفوف إذا لزم الأمر استناداً إلى قواعد التباعد الجسدي.

كما وشدد عورتاني على أن يتم ترشيح الاختبارات والتخفيف من الأعباء البيروقراطية والورقية الملقاة على كاهل المعلمين، واعتبار هذه الفرصة سانحة لإجراء تعديلات مهمة على العملية التعليمية من حيث: التفريد ومهارات التفكير العليا والتعلم





جوال

أوفر سعر

وأسرع **3G** فلسطيني



النت معك عَطول

*999#

تداعيات التطبيع الرسمي بين الإمارات وإسرائيل على الساحة الفلسطينية

المتحدة، محمد بن زايد بإلغاء عملية الضم، بدعم من مستشار الرئيس ترامب جاريد كوشنر، بمثابة إنجاز للفلسطينيين، لذا حرصت الإمارات على الإعلان عنه، وحاول نتنهاهو التخفيف من أهمية شرط إلغاء الضم، قائلاً إنه تعليق مؤقت واستجابة لطلب الرئيس ترامب.

بالنسبة للقيادة الفلسطينية، كانت هذه هي الضربة الأشد، لأنها حُرمت فعلياً من حق النقض على تطبيع علاقات إسرائيل مع الدول العربية، طالما لم يتم التوصل إلى اتفاق شامل يقضي بإنشاء دولة فلسطينية على أساس حدود عام 1967 والقدس الشرقية عاصمتها بالإضافة لعودة اللاجئين، وبذلك تكون المبادرة العربية للسلام قد تبخرت، وانهارت استراتيجية العمل الفلسطينية، وأصبح تطبيع العلاقات الإسرائيلية العربية غير مرتبط بالقضية الفلسطينية كما كان في الماضي.

صُدمت القيادة الفلسطينية بالموقف الإماراتي، لكنها سرعان ما تحركت بصوت عال. قال المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، إن القيادة الفلسطينية تدين اتفاق الإمارات مع إسرائيل، لأنها خطوة من شأنها تقويض مبادرة السلام العربية وقرارات القمتين العربية والإسلامية والشريعة الدولية، وهذا الاتفاق عبارة عن عدوان على الشعب الفلسطيني واحتقار لمطالبه. ودعا الفلسطينيون إلى اجتماع طارئ لجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي لرفض الاتفاق، وتحدث رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنية، مع الرئيس عباس، مؤكداً دعمه للقيادة الفلسطينية، واستعداده لأي عمل مشترك تحت مظلة الرئيس.

تداعيات الاتفاق على الساحة الفلسطينية

للاتفاق بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة مجموعة متنوعة من التداعيات المحتملة على مستقبل السلطة الفلسطينية. أولاً، شكل الاتفاق ضربة قاسية لهيئة الرئيس عباس، وأثبت فشل استراتيجيته على الساحتين الدولية والإقليمية. لذلك، من المتوقع أن يشد الصراع داخل فتح على القيادة، وقد يعود محمد دحلان المدعوم من الإمارات إلى الصراع على الخلافة. إن ارتفاع مكانة الإمارات في نظر إسرائيل والإدارة الأمريكية، فضلاً عن قربها من السعودية ومصر، سيؤدي إلى معاملة دحلان معاملة خاصة من قبل هذه الفواعل، وقد يدفعها إلى تشجيع الخلافات داخل فتح من أجل تمكين دحلان من العودة.

ثانياً، على الرغم من وقوف حماس إلى جانب الرئيس عباس في مواجهة الاتفاق بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، إلا أنها ترى في هذا التطور فرصة لقيادة الأجنحة الفلسطينية. بالنسبة لها، فإن فشل السلطة الفلسطينية هو فشل إستراتيجية النضال السياسي والشعبي،

أصدر معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، ورقة تقدير موقف، ترجمتها صحيفة الحدث، حول اتفاق السلام الإسرائيلي الإماراتي، من إعداد مدير معهد دراسات الأمن القومي العميد الجنرال احتياط أودي ديكل، وخبير الشؤون الإستراتيجية كوبي ميخائيل، جاء فيها:

ترجمة الحدث - محمد بدر

قطع العلاقات مع السلطة الفلسطينية في إلحاق أضرار سياسية واقتصادية خطيرة بالسلطة الفلسطينية، وفي محاولة للحد من الأضرار التي لحقت بمكانتها والمصاعب الاقتصادية، ألقت السلطة الفلسطينية بالمسؤولية على المجتمع الدولي الذي عارض صفقة ترامب، كما وحاولت أيضاً الحصول على الدعم العربي في هذا السياق.

بدا للحظة أن صفقة القرن ستندمج إلى الخط الأخرى التي تحاول تحريك البرامج والقواعد التقليدية المتكدسة على رف التاريخ. ومع ذلك، سرعان ما تم توجيه ضربة أخرى إلى المشروع الوطني الفلسطيني تمثلت بإعلان رئيس الوزراء نتنهاهو عن نيته "تطبيق السيادة" وضم إسرائيلي أحادي الجانب لأراض في الضفة الغربية، استناداً إلى الخريطة، التي أقرتها صفقة القرن. أوضح نتنهاهو أن إسرائيل لديها فرصة لمرة واحدة، بدعم من إدارة ترامب، لتغيير وجه الصراع، وقال: "حتى اليوم، لطالما كانت إسرائيل هي التي يجب أن تستسلم وتسلم وتجمد وتراجع... الآن جاء الرئيس ترامب وقال إن الفلسطينيين هم الذين يجب أن يستسلموا ويتنازلوا".

بعد تشكيل حكومة الوحدة في إسرائيل، التي أعلنت أن مخطط الضم يقع ضمن استراتيجياتها، أعلن الرئيس محمود عباس عن وقف التنسيق الأمني مع إسرائيل ووقف استلام أموال المقاصة في الوقت نفسه، بذلت القيادة الفلسطينية جهوداً نشطة لتعبئة المجتمع الدولي ضد مخطط الضم. في الواقع، عارض الاتحاد الأوروبي والحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة ودول أخرى المخطط وهدد البعض بفرض عقوبات على إسرائيل إذا تم تنفيذه. في العالم العربي أيضاً، كانت هناك انتقادات للضم، وإن كانت ضعيفة. في الوقت نفسه، بدأ النظام الفلسطيني يتجه لممارسة كفاح شعبي واسع غير مسلح لوقف عملية الضم، وبدأت رياح المصالحة تهب بين فتح وحماس.

ثم جاءت الضربة الثالثة للفلسطينيين، والتي تشكلت بناءً على الفكرة الاستراتيجية لصفقة ترامب بإنشاء تحالف عربي إسرائيلي إقليمي، بشكل أساسي ضد التهديد الإيراني. بدعم من فريق الرئيس ترامب، أعلنت الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل علاقات رسمية وطبيعية. يمكن اعتبار الشرط الذي وضعه ولي عهد الإمارات العربية

لطالما كانت القضية الفلسطينية لسنوات عديدة مكوناً مهماً وحتى مركزياً في جدول أعمال العالم العربي، لكن الاضطرابات، التي وقعت في الشرق الأوسط على مدار العقد الماضي (الربيع العربي) وجهود إيران وتركيا لتوسيع نفوذهما الإقليمي إلى جانب التحدي السلفي الجهادي وموقف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب المنحاز بقوة لإسرائيل، أدت إلى تآكل أهمية ومركزية القضية الفلسطينية في الأجنحة الإقليمية والعربية.

أدركت القيادة الفلسطينية الأثر السلبي للتغيير الحاصل في المنطقة والعالم على القضية الفلسطينية، لكنها ما زالت تحاول الحفاظ على نوع من الأمل في الحفاظ على التزام عربي أساسي على الأقل تجاه الفلسطينيين بما يشمل عدم إقدام دول الخليج على وجه الخصوص على إقامة علاقات تطبيع رسمية مع إسرائيل.

في يناير/ كانون الثاني 2020، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن "صفقة القرن" كخطة لحل "الصراع الإسرائيلي الفلسطيني". تم تقديم الخطوط العريضة للصفقة كنموذج جديد لحل الصراع وتصميم هندسة شرق أوسطية جديدة، على أساس تحالف عربي أمريكي إسرائيلي. غيرت الصفقة المبادئ التي وجهت العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين على مدى العقود الثلاثة الماضية، وهو ما نفى عملياً الافتراض بأن الوقت يعمل لصالح المشروع الوطني الفلسطيني وأنه بمرور الوقت سيفرض المجتمع الدولي شروطاً فلسطينية على إسرائيل.

كما تنفي صفقة القرن المطلب الفلسطيني بـ "الكل أو لا شيء" وكذلك حق النقض الفلسطيني على أي حل لا يوفر استجابة كاملة لرغبات القيادة الفلسطينية. السلطة الفلسطينية والتيارات الفلسطينية الأخرى، التي رأت في الصفقة أنها استجابة فعلية لمطالب اليمين في إسرائيل بقيادة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنهاهو، رفضتها بشدة بل وتعهد الرئيس الفلسطيني محمود عباس إهانة ترامب علانية.

كان رد الفعل الفلسطيني على الصفقة مسامراً آخر في نعش علاقات القيادة الفلسطينية وإدارة ترامب، وتسبب إعلان

صفر". من المناسب لإسرائيل أن تتخذ مقاربة داعمة للسلطة الفلسطينية، مع التركيز على التحركات والتغييرات التي من شأنها تحسين حكمها وسيطرتها الفعالة على أراضيها. وفي هذا الصدد، يجب العمل على تجديد تفعيل آليات التنسيق الأمني والمدني، بدلاً من الآليات التي تتجاوز السلطة الفلسطينية إلى الجمهور الفلسطيني، والتي تطورت منذ توقف تفعيلها. بالإضافة إلى ذلك، من المهم محاولة دمج السلطة الفلسطينية في المشاريع الاقتصادية والتكنولوجية التي سيتم تطويرها بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك تطوير لقاح لفيروس كورونا، بحيث تكون السلطة الفلسطينية جزءاً من التعاون الإقليمي وتتمتع بفوائده.

يجب على إسرائيل أن تستثمر كل جهد ممكن، بدعم أمريكي وتنسيق مع الإمارات العربية المتحدة ومصر والأردن، في توسيع التعاون الإقليمي والتطبيع مع دول الخليج، بداية مع البحرين وعمان ثم المملكة العربية السعودية لاحقاً. ومع ذلك، لا يجب دفع السلطة الفلسطينية إلى الهامش. على العكس، يجب أن تعمل إسرائيل على انضمام السلطة إلى النظام الإقليمي الذي يتم تشكيله بحيث لا يكون التطبيع مع إسرائيل مشروطاً بالضرورة بترتيب ثنائي إسرائيلي فلسطيني. وفي هذا السياق، لا بد من بذل جهد إقليمي ودولي لإعادة السلطة الفلسطينية إلى طاولة المفاوضات، على أن تكون صفقة القرن من مرجعيات التسوية.

خلاصة وتوصيات

يعد الاتفاق مع دولة الإمارات العربية إنجازاً استراتيجياً مهماً لإسرائيل، سواء بسبب الفوائد الاقتصادية والأمنية الكامنة في التعاون الإقليمي بينهما، أو بسبب فك الارتباط عن المرساة الفلسطينية والفيتو الذي حال دون تعزيز التطبيع بينها وبين العالم العربي. مع ذلك، يجب على إسرائيل الانتباه إلى حقيقة أن الاتفاق يضعف السلطة الفلسطينية، التي تعاني من وضع سياسي واقتصادي هش. ومن المحتمل أن تؤدي أي ضربة إضافية إلى تسريع انهيارها، وهي نتيجة لا تتفق مع المصلحة الإسرائيلية.

إن تفكك السلطة الفلسطينية سيضع إسرائيل أمام سلسلة من التحديات المعقدة في كل من المجالين الأمني والاقتصادي والمدني، بسبب عبء المسؤولية عن 2.7 مليون فلسطيني في الضفة الغربية. علاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي انهيار السلطة الفلسطينية إلى تسريع الاتجاهات نحو خيار الحل على أساس الدولة الواحدة. ومن المتوقع أن تواجه إسرائيل تحدياً آخر إذا ما تخلت قيادة فتح عن المسار السياسي، وسارت على طريق حماس، واختارت المقاومة المسلحة، وعلى المؤسسة العسكرية الاستعداد لهذا الاحتمال.

لهذه الأسباب، من المهم طمأنة القيادة الفلسطينية بأن الضم قد تم تأجيله إلى موعد غير معروف، هذا إن ظل كخيار عملي، وبالتالي إعادة صياغة العلاقة بينها وبين إسرائيل قريباً وتقويض تصورها للعملية على أنها "لعبة محصلتها

وتأكيد على شرعية المقاومة المسلحة، وقد تتجه حماس لتحسين وضعها في الضفة الغربية، حتى بالتعاون مع مقاتلي فتح الداعين إلى استئناف المقاومة المسلحة ضد إسرائيل، وفي هذا السياق، دعا اللواء جبريل الرجوب نشطاء فتح إلى تنحية المصالح الشخصية والعمل معاً في مقاومة الاحتلال، لإفشال مخططات إسرائيل، حتى لو تتطلب ذلك سقوط شهداء، مؤكداً أن الفلسطينيين على أهبة الاستعداد لتوجيه رسالة إلى إسرائيل مفادها أنها لا تستطيع العيش بسلام ما لم يعيش الفلسطينيون بسلام، وأنها مستعدة للمقاومة بالدم لإحراج الدول العربية التي تقيم علاقات مع إسرائيل.

ستحاول قطر وتركيا الاستفادة من المحنة الفلسطينية (الاتفاق الإسرائيلي الإماراتي) لزيادة انخراطهما في الساحة الفلسطينية، في أعقاب جهودهما لتعزيز مكانتهما كلاعبين إقليميين مؤثرين، وهو ما سيثير استياء الإمارات والسعودية. تعمل قطر على زيادة نفوذها من خلال مساهمتها في تهدئة الأوضاع في قطاع غزة بتقديم 30 مليون دولار شهرياً لسكان القطاع، وفي الوقت نفسه تحاول إعادة خالد مشعل إلى رأس الهرم في حماس. تشجع تركيا المقاومة المسلحة وتعمل على تعزيز التواجد العسكري لحماس. كلاهما (قطر وتركيا) تعملان على تقوية الإخوان المسلمين والإسلام السياسي، وقد يكون ذلك من أهم أسباب زهاب الإمارات باتجاه إسرائيل.



تقرير

المرور عبر "الفتحات" للداخل المحتل.. تساؤلات حول أهداف الاحتلال

الدخول إلى الداخل المحتل بدون تصاريح أو إجراءات مسبقة ومنسقة بين الاحتلال والسلطة الفلسطينية، وكأن الخطوة تهدف إلى فتح ثغرات في جدار وقف التنسيق الأمني الذي أعلنت عنه السلطة الفلسطينية مؤخراً. في مقابل ذلك، يدمج الخبير في الشأن الإسرائيلي أحمد فياض بين الأهداف السياسية والأمنية والاقتصادية، معتقداً أن تدهور الاقتصاد الإسرائيلي في ظل أزمة كورونا، دفع الاحتلال إلى تنشيط الحركة الاقتصادية بعد تعطلها وانكماشها في الأشهر الأخيرة وفق إحصائيات رسمية.

ويكمل فياض: "ومع ذلك لا يمكن إغفال الجانب السياسي والأمني، إذ أن الاحتلال الإسرائيلي يسعى بشكل أو بآخر إلى إعادة الأمور إلى سابقها قبل مخطط الضم، بمعنى أنه يريد إعادة تفعيل التنسيق الأمني والاتصال بينه وبين السلطة الفلسطينية، وهذه الخطوات تهدف لتخفيف حدة الاحتقان في الضفة الغربية والتوتر الناجم عن الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية والذي قد ينعكس سلباً على أمن دولة الاحتلال".

ويضيف فياض أن الأزمات والتضييق التي يشهدها الشعب الفلسطيني في الآونة الأخيرة نتيجة لإيقاف التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية ودولة الاحتلال تزيد من التوتر والاحتكاك الذي قد يشكل خطراً على أمن الاحتلال، وهذا أمر يدركونه جيداً.

ويعتقد فياض بأن "إسرائيل" تكون دائماً على استعداد لمثل هذه الظروف ولكنها تتبع سياسة تدارك الخطر قبل وقوعه.

ولكن الخبير الاقتصادي هيثم ضراغمة يرى أن هذه الخطوة تحقق أهدافاً سياسية وتستخدم الاقتصاد كأداة، وأن السبب وراء التسهيلات المتاحة للدخول إلى الأراضي المحتلة ليس لتحقيق مزايا اقتصادية إسرائيلية، والدليل أن موازنة الاحتلال تفوق 370 مليار شيقل، وما دخل من أموال من الفلسطينيين خلال فترة فتح المداخل المؤدية إلى الداخل المحتل تقدر بـ 30 مليون دولار ما يعني أنها أرقام غير قابلة للمقارنة أو الاهتمام.

ولذلك يرى ضراغمة أن الاحتلال الإسرائيلي لم يسعى إلى تحقيق مزايا اقتصادية خاصة به، ولكنه سعى إلى ضرب الاقتصاد الفلسطيني "الهش" و"المتآكل" والذي يعيش مرحلة اقتصادية صعبة بسبب الظروف الأخيرة من انقطاع

تعذر يوم الجمعة 21 أغسطس/آب على مئات المواطنين الدخول من إحدى الممرات "الفتحات" التي أحدثها جيش الاحتلال الإسرائيلي في السلك الفاصل بين قرية بيت لقياً جنوب غرب رام الله والداخل المحتل. انتظرت عائلات بأكملها دورية الجيش عليها تغادر، لكن هذا ما لم يحدث، بل إن جنود من جيش الاحتلال ترحلوا بالقرب من تجمع المواطنين وقاموا بإطلاق قنابل الغاز باتجاههم، كما يروي شهود عيان لصحيفة الحدث.

الحدث - براء بدر

مع دخولهم من خلال ممرات التهريب على أنه إجراء غير قانوني يؤدي بصاحبه إلى السجن وحتى الإصابة برصاص الجيش.

ومع تعدد الأسئلة والإجابات، يبقى الشيء الوحيد المجمع عليه هو أن سماح الاحتلال بدخول الفلسطينيين للداخل المحتل لم يكن بكل تأكيد بنوايا بريئة، وإنما تكمن خلفه أهداف وأغراض قد نستطيع اكتشاف بعضها بشكل مبكر والآخر بشكل متأخر، كما يؤكد الخبير في الشأن الإسرائيلي عدنان أبو عامر في مقابلة مع الحدث، وفي مقالة نشرها بعنوان "فلسطينيو الضفة الغربية على شواطئ يافا و نتانيا!".

تضارب في التفسيرات

وفي حين يفسر كثيرون أن السر وراء هذه الخطوة الإسرائيلية هو هدف اقتصادي، يستبعد المحلل الاقتصادي والمحاضر في جامعة القدس نصر عبد الكريم ذلك، مؤكداً أن الأهداف بالدرجة الأولى أمنية وسياسية وقد تكون بعيدة كل البعد عن الجانب الاقتصادي.

وأضاف عبد الكريم في مقابلة مع "الحدث"، أن السر وراء تساهل الاحتلال الإسرائيلي في دخول الفلسطينيين إلى الداخل المحتل مؤخراً يتعلق بحالة الضغط التي يعيشها الفلسطينيون بسبب أزمة المقاصة والإغلاق المفروض في ظل أزمة كورونا، وهو ما خلق توتراً وتدمراً عاليين لدى المجتمع الفلسطيني يخشى الاحتلال من تبعاتهما.

وبحسب عبد الكريم، تريد دولة الاحتلال أن تظهر للمجتمع الفلسطيني أنها قادرة على بناء علاقات معه ومنحه تسهيلات بعيداً عن السلطة الفلسطينية، بما يشمل

ظل هذا الممر لأيام جسراً آمناً لدخول المواطنين إلى الداخل المحتل، ولم يكن هناك أي تواجد لقوات الاحتلال بالقرب منه، لكن وبعد إعلان جيش الاحتلال على لسان الناطق باسمه أفيخاي أدري عبر صفحته على الفيسبوك عن منع "تسلل الفلسطينيين إلى الداخل، لأن ذلك يعرض حياتهم للخطر" أصبحت الرحلة عبر الممرات، مسألة محفوفة بالمخاطر، على حد تعبير المواطنة فائزة عاصي، التي حاولت الدخول لزيارة ابنتها المريضة المتزوجة في مدينة اللد.

تعددت أهداف الفلسطينيين من وراء الدخول إلى المناطق التي حرّموا من الدخول إليها بفعل الاحتلال وظلت بسبب أشياكه وجنوده حلماً حزيناً، فمنهم من زار المناطق السياحية والأثرية في الداخل المحتل، ومنهم من زار أقارب وأصدقاء كانت زيارتهم درياً من المستحيل، فيما انشغل آخرون بالبحث عن فرص عمل في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة، بالإضافة لتجار وجدوا في ذلك فرصة لشراء بضائع بأسعار رخيصة.

تساؤلات حول أهداف الاحتلال من الممرات

بشكل عام، أثارت هذه الممرات عدداً من التساؤلات حول أهدافها، خاصة وأنها مكنت عشرات الآلاف من الفلسطينيين من المرور إلى الداخل المحتل في فترة عيد الأضحى والأيام التي تلتها، رغم أن ذلك كان محظوراً على الفلسطينيين لسنوات طويلة، وقد كان يتم التعامل

في الوقت الحالي، وهناك خشية من خسارة بعض المواسم الزراعية، بسبب توقف أو قلة عمليات نقل البضائع والمواد للخارج، وبالتالي فإن السوق الفلسطيني سيكون حيزاً يُعرق فيه الإسرائيليون بضاعتهم، وهو ما سيؤثر بكل تأكيد على الزراعة المحلية، مشيراً إلى أن مسألة الدخول عبر الممرات كانت بالنسبة للإسرائيليين اختباراً هم بطور تقييم نتائجه، وقد تقوهم التجربة إلى إعادة فتحها مرة أخرى في ظروف معينة مناسبة بالنسبة لهم.

هذه ليست المرة الأولى، التي يسمح بها الاحتلال لدخول الفلسطينيين من ممرات جانبية، فقد شهدت المرحلة الأولى من انتشار فيروس كورونا بين شهري آذار ونيسان سماح جيش الاحتلال بدخول العمال إلى الداخل المحتل رغم تحذيرات الحكومة الفلسطينية من مخاطر الحركة من وإلى الداخل المحتل، حيث كانت دولة الاحتلال في حينها منطقة موبوءة مقارنة بمعدلات انتشار الفيروس في الضفة الغربية.

وقد فسر مراقبون ومطلوبون في تلك الفترة (آذار ونيسان الماضيين) سماح جيش الاحتلال بدخول العمال، بأنه محاولة من طرف الاحتلال لإنقاذ بعض القطاعات الحساسة لديه، مثل: الزراعة والبناء. وهو ما أكدت عليه تقارير نشرها الإعلام العبري. لكن سرعان ما أغلق الاحتلال هذه الممرات بعدما ازدادت معدلات الإصابة بالضفة الغربية.

الاحتلال والتنازل عن بعض الثوابت للحد من تردي الأوضاع الاقتصادية في أراضيها الفلسطينية أكثر. ومن هنا يرى ضراغمة بأن دخول الفلسطينيين إلى الداخل المحتل يستنزف ما تبقى من أموال لدى المواطنين الفلسطينيين ليتم صرفها واستغلالها داخل الخط الأخضر، ما يؤدي إلى ضرب بنية الاقتصاد الفلسطيني وتحديد القطاع الخاص الذي بدأ بشكل تدريجي بالتعافي ولو في بعض الجزئيات البسيطة، على حد تعبيره.

بضاعة يسعى الاحتلال للتخلص منها

ويرى علاء بدر، أحد تجار وموزعي الخضار في مدينة رام الله، من خلال معاينته الشخصية، أن أحد أهداف هذه الممرات تسويق بضائع اقترنت صلاحيتها على الانتهاء، وقال إنه لاحظ وجود عروض ضخمة على المواد الغذائية وبأسعار رخيصة جداً، وبالنظر إلى تاريخ انتهاء صلاحيتها تجد أنه قد تبقى لها شهر أو اثنان، وقد تكدست هذه البضائع في المخازن والمحال بسبب الإغلاقات، التي شهدتها دولة الاحتلال خلال أزمة كورونا، مضيفاً: "معظم هذه العروض كانت في الأماكن القريبة من وصول الفلسطينيين، ولاحظت إقبالاً شديداً من قبل الكثيرين عليها".

وبيّن بدر أن أسعار البضائع في الداخل المحتل رخيصة

للرواتب وامتداد للأفق السياسي، وهو ما يؤكد عليه حمدي حوشية، أحد أصحاب المحال التجارية في بلدة بيت لقسا، الذي أكد لـ "الحدث" أن الحركة الشرائية لديه تضررت بشكل كبير خلال فترة العيد والأيام التي تلتها. ويصف ضراغمة الوضع السياسي الحالي بأنه ضبابي جداً، مما يجعل التنبؤ بانتهاء الوضع الاقتصادي السيء صعباً على القيادة الفلسطينية والشارع الفلسطيني بشكل عام.

ومن وجهة نظره، هذه الحالة الاقتصادية المتردية لم يسبق لها مثيل، فقد جاءت بالتزامن مع الانبطاح العربي، على حد قوله، والذي كان نتاجه الاقتصادي توقف المساعدات عن السلطة الفلسطينية.

ويضيف ضراغمة: "حكومة الاحتلال تعلم جيداً أن إيرادات خزينة السلطة تأتي من ثلاثة مصادر: 70% من أموال المقاصة، 15% من الإيرادات الداخلية، 15% مساعدات. توقفت المساعدات، والإيرادات الداخلية في بعض الأشهر وصلت إلى 0%، ومعروف بأن إيرادات المقاصة متوقفة تماماً وهذا أدى إلى حالة من الشلل الاقتصادي نتج عنها عدم قدرة السلطة الفلسطينية على الإيفاء بالتزاماتها".

ويؤكد ضراغمة بأن الاحتلال يعتبر الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية يبغي الشعب الفلسطيني ضعيفاً مما يجبر السلطة الفلسطينية على القبول بإملاءات دولة



مقال

صدمة كوفيد-19 - في فلسطين: تأثيرات الأزمة الصحية العالمية والاستجابة المحلية، وخطة التعافي الاجتماعية والاقتصادية الوطنية

.. لن يفهم السيد الأبيض الكلمات العتيقة هنا،
في النفوس الطليقة بين السماء وبين الشجر ..
فمن حق كولومبوس الحر أن يجد الهند في أي بحر،
ومن حقه أن يسمي أشباحنا فلفلا أو هنودا،
وفي وسعه أن يكسر بوصلة البحر كي تستقيم وأخطاء ربح الشمال،
ولكنه لا يصدق أن البشر سواسية كالهواء وكالماء خارج مملكة الخارطة!
وأهم يولدون كما تولد الناس في برشلونة،
لكنهم يعبدون إله الطبيعة في كل شيء
... ولا يعبدون الذهب..

محمود درويش، خطبة «الهندي الأحمر» ما قبل الأخيرة، أمام الرجل الأبيض

بقلم: د. رجا الخالدي

شاملة طالت الاستهلاك، والإنتاج والاستثمار، وجلبت هزات أثرت على قطاعات اقتصادية أو مناطق جغرافية فلسطينية بعينها. فكان أكثر المتضررين من هذه الأزمة المتسارعة في أولى حلقاتها صغار المنتجين، والذين يعملون لحسابهم الخاص، وعمال المياومة (سواء الذين يعتمدون على وظائف في القطاع الخاص أو في إسرائيل)، والأمهات العاملات، والخريجين الشباب، والأسر الفقيرة التي يتوقع أن تزداد عددها من حوالي 200 ألف إلى ما يقارب 300 ألف هذه السنة. أما موظفو القطاع العام، فقد بدأوا يشعرون بتأثيرات الأزمة منذ حزيران عندما بدأت الحكومة الفلسطينية بترشيد الإنفاق العام بشكل واضح، منضمين لصفوف جميع من أصبحوا مهنيين بفقدان مصادر رزقهم أكثر من ذي قبل. والآن مع تصاعد التوتر السياسي بعد إعلان الحكومة الإسرائيلية الحالية نيتها ضم مساحات جديدة من أراضي الضفة الغربية المحتلة عاجلاً أم آجلاً، أصبحت جدوى السلطة الفلسطينية والغاية

أمد طويل، وما ينطوي عليه من زحف متواصل للمشروع الاستعماري الاستيطاني. وكان سجل أداء السلطة الوطنية الفلسطينية خلال ربع القرن هذا متبايناً، فقد أضعفته التناقضات المتأصلة والتي رافقت جهود بناء مؤسسات الدولة في ظل الحكم الاستعماري خلال العقد الماضي خاصة، وبناء «اقتصاد وطني» برغم استمرار التبعية الهيكلية للاقتصاد الإسرائيلي بنفوذ الواسع. فمؤسسات الدولة الفتية مكبلة بحدود ما تسمح به ترتيبات الحكم الذاتي، والهجمة الاستعمارية على القدس الشرقية وباقي أراضي الضفة الغربية والفصل الجغرافي (المفروض بالقوة) والانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة (الاختياري).

وقد كشف الوباء الأخير والإغلاقات التي فرضت على الأراضي الفلسطينية منذ آذار 2020 للحد من انتشاره، عن هذه التصدعات/الفجوات في مختلف القطاعات الاقتصادية، والتي كان لها تأثيرات اقتصادية كلية

كان العام 2020 عاما حافلا بالأحداث والصدمات للفلسطينيين، والتي تركت آثاراً، على ما يبدو، وجودية وخيمة. عند تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، قبل خمسة وعشرون عاماً، بموجب اتفاقيات أوسلو-واشنطن المرحلية، تم تحديد أنظمتها الأمنية والاقتصادية والحوكومية. اليوم، وبعد عقدين وبضع، نرى هذه الأنظمة تترنح أثر الصدمات المتتالية وما استجد من أزمات اجتماعية واقتصادية لم نشهد لها مثيلاً من قبل. فقد أملت جائحة كوفيد-19 - بفلسطين عقب سنوات طويلة مثقلة بأجواء من التوتر السياسي، ومستويات نمو اقتصادي ضعيف، وأزمات اجتماعية مزمنة كانت الفئات الاجتماعية الضعيفة والمهمشة والفقيرة الخاسر الأكبر فيها.

برغم أن كافة دول العالم وشعوبها، ومنها فلسطين، تعاني من الأزمة الحالية وهو ما يحدث للمرة الأولى، إلا أن الوضع في فلسطين يشكل حالة فريدة من نوعها كونها دولة بلا سيادة، تترنح تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي منذ



ضرورة معالجة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية، والتي لا تقل أهمية عن ذلك، إن لم يكن من خلال تدابير إغاثية، فليكن بإعادة تنظيم الطريقة التي يتكيف بها المجتمع وتوزيع العبء حتى تتمكن الأسر من التكيف مع هذه الأزمة طويلة الأمد، وهو أمر يجيده الشعب الفلسطيني. باختصار، لن يكون بالإمكان التعافي من هذه الأزمة دون استجابة وعمل دؤوب لمواجهة الآثار المباشرة للضغوطات الصحية والاقتصادية على الفئات الاجتماعية الأكثر ضعفاً والقطاعات الاقتصادية الأكثر أهمية.

ثانياً، إذا تم السيطرة على فيروس كوفيد-19 عالمياً بحلول العام 2021 (كما هو متأمل)، من خلال إجراءات طبية أو تدابير الصحة العامة، فإن وتيرة، واتجاه، وحجم التعافي سيعتمد إلى حد كبير على مدى نجاح البرامج الإغاثية وبرامج الاستجابة في تحقيق هدفين رئيسيين: أن تستفيد أشد فئات المجتمع ضعفاً من شبكة الحماية الاجتماعية، وعدم تضرر القطاعات الإنتاجية الاستراتيجية في الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير لا يمكن إصلاحه. ربما لا يمكن لهذين المجالين العريضين في خطة استجابة اجتماعية واقتصادية في سياق محدودية الموارد بشكل كبير، تلبية احتياجات كافة قطاعات الاقتصاد وطبقات المجتمع التي تتصارع للتعامل مع الأزمة، خاصة مع تراجع الإيرادات العامة، والمساعدات الدولية، ودخل العاملين في إسرائيل، والتي تلعب جميعها دوراً في استنزاف الموارد. لذا، يجب تحديد التدخلات ذات الأولوية لإغاثة الأكثر تضرراً، ولتحفيز القطاعات الأخرى التي تعتمد مدخلاتها على رأس المال البشري والاجتماعي بشكل مكثف. في المرحلة القادمة، سيعاد تعريف الحوكمة الرشيدة في فلسطين بالإدارة الجيدة والتخطيط الواقعي والتنسيق متعدد المستويات والتواصل الفعال، وقبل كل شيء، التركيز على تنشيط الأسواق المحلية والطلب على الإنتاج المحلي والوظائف في الأسواق المحلية.

إن تصميم استراتيجية عملية ومستدامة للتعافي الاجتماعي والاقتصادي وتنفيذها في ظل استمرار البيئة السياسية المتقلبة، إن لم تكن بيئة معادية، ليس بالأمر المؤكد، وإن بدت معالم ومضمون هذه الاستراتيجية واضحة. مما يفاقم من هذا الوضع الصعب قلة الموارد وانخفاض الفعالية وتدني امتداد مؤسسات الحكم المركزية والمرهقة، والتي يعيقها كبر حجمها ومحدودية ولايتها وصلاحتها، وعجز أو عدم وجود آليات للمساءلة الديمقراطية والشعبية وحتى على مستوى الخبراء. في الوقت الذي لا شيء يمكنه مساعدة فلسطين على تجاوز هذه الأزمة تماماً وتقلد مكانتها المشروعة بين دول العالم، سوى سيادتها على أراضيها، ربما يتوجب إعادة النظر في مفهوم/مغزى بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية تحت الاحتلال.

إذا كان حصول الفلسطينيين على السيادة قانونياً لا

من إنشائها على المحك، وهو ما ينذر بانهياف أوسع خلال الأشهر القادمة، خاصة إذا اشتدت الأزمة الصحية-المالية المزدوجة.

على الرغم من صلاحياتها المحدودة، حاولت الحكومة الفلسطينية من المركز إدارة خطة الاستجابة للجائحة الصحية العالمية، والتي تشعبت مصادرها واتسع نطاق انتشارها إلى مناطق جغرافية عدة. كانت الجهات الحكومية، مثل وزارة الصحة والأجهزة الأمنية، قادرة على لعب الدور المركزي اللازم بتنسيق وتنفيذ إجراءات مكافحة هذا الوباء وضمان امتثال المدنيين بالتدابير الوقائية. لكن الأراضي الفلسطينية المحتلة المجزأة وسيطرة السلطات الإسرائيلية على حركة التنقل والعبور بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل وداخل أراضي الضفة الغربية نفسها، قد أثرت سلباً على ذلك وحدت من فعالية أداء الأجهزة المركزية. لذا، وفي المحصلة، يعتمد النجاح في اتخاذ القرارات اليومية وإدارة الأزمة وجهود احتواء الوباء على دور أبناء الشعب والمجتمع الفلسطيني وجهودهم (رأس المال الاجتماعي) على المستوى الإقليمي (المحافظات) والمحلي (المدن، والمخيمات، والقرى).

من متابعتنا للمشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي منتصف العام 2020، يلوح بالأفق مساران رئيسيان للعمل ضروريان وممكنان لتجنب تردي الأوضاع أكثر مما هي عليه.

أولاً، يجب أن نعترف أنه لن يكون بالإمكان القضاء على الوباء، والتعافي من الركود الاقتصادي ما لم يتم وضع خطة استجابة صحية واجتماعية واقتصادية متينة ومتسقة، تضمن تضافر كافة الجهود لوضعها موضع التنفيذ. أظهرت التجربة الفلسطينية حتى الآن أن غالبية الناس لن تلتزم بالتدابير الوقائية وإجراءات العزل بشكل طوعي (حتى في المركز، رام الله، حيث تتواجد الأجهزة الحكومية بكثافة)، ولن تتعافى الأسواق دون دعم بقدر الموارد القليلة المتاحة، والتحفيز والتسهيل من قبل الحكومة المركزية والمحلية. في الواقع، تصاعدت الموجة (الأولى) من الإصابات الجماعية بالفيروس في تموز 2020 ما هي إلا إنذار باحتمالية تفشي العدوى بشكل أوسع مع حلول موسم الشتاء وحتى أوائل العام 2021 (ما يزال يتراوح العدد الإجمالي للإصابات بين 400-500 يومياً).

برغم الآمال المعقودة بداية العام 2020 بأن يأخذ منحى الركود الاقتصادي شكل حرف V (هبوط حاد وتعافي سريع)، إلا أن التوقعات الأكثر واقعية للركود تدل على ركود على شكل الحرف L (دون تعافي في المنظور القريب (أو حتى K)، أي تعافي للبعث وكساد للآخرين)، وهو ما يعني ضرورة العمل لضمان جاهزية نظام الصحة العامة، ودعمه وتمكينه من مكافحة انتشار الفيروس بتوفير الموارد الكافية وبمشاركة القطاعين العام والمدني. مع

يزال أمراً مستبعداً، فعندئذ لا ضير من وضع تصور بديل لمسار يحافظ على مفهوم الدولة الفلسطينية يستمد جدواه من الممارسات اليومية المستقلة الواقعية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية على مختلف مستويات الدولة، والتي تهيب المشهد لممارسة السيادة والتنمية فعلياً. وهذا يعني تعزيز قدرة شبكة مؤسسات «الدولة» بمفهومه الأوسع، وخاصة على المستويين الإقليمي والمحلي، سواء بتعبئتها للاستجابة لكوفيد-19 أو في مقاومتها الجماعية للاستعمار الإسرائيلي. هذا التركيز على مفهوم للدولة يتجاوز الحكومة والوزارات، يعني بدوره السعي إلى مزيد من اللامركزية في هيكلية وسلطات ووظائف الحوكمة الوطنية- أي شكل من أشكال ما يسمى «بالنشاط البلدي» (municipal ac-tivism) أو «التفكير من المنظور المحلي من أجل التأثير على المستوى الوطني». عندما يفهم أن دولة فلسطين هي ناتج جميع الأنظمة والمؤسسات الموجودة حالياً- المدنية والحكومية، السوقية والتنظيمية، القانونية وغير الرسمية، الديمقراطية والتعددية، الاجتماعية والاقتصادية، الأسرية والشركات، الريفية والحضرية، الإقليمية والمحلية والمركزية - عندها يصبح قيام الدولة على أرض الواقع وحتميتها هدفاً ملموساً أكثر. كما أن قدرة فلسطين كقوة جماعية قادرة على وقف أو حتى عكس التقدم الاستعماري الاستيطاني تزداد قوة، ما يعزز من إمكانية وضع تصور جدي لمسار التعافي والنمو والحكم السيادي.

مقال

جدار العرب

عبد الرحيم الشيخ

في الرابع من آب، في «عام الوباء»، انفجر قلب بيروت كاشفاً عن أكبر احتياطي عالمي للفساد في مرفئها. وفي الثالث عشر من آب، في «عام الوباء» أيضاً، انفطر قلب القدس، التي لا مرفأ لها، كاشفاً عن أكبر احتياطي للخساسة السياسية في «اتفاق أبراهام». وفي تاريخ لاحق، من آب نفسه في «عام الوباء» نفسه، انكسر قلب مفاوض أسطوري حين أوجز مرارته وصدمته العاطفية خلال «اجتماع القيادة» في رام الله، ببلاغة الخاسر التي تشبه بلاغة دانيال في صحيفة توراتية بالية: «مكة لإسماعيل، والقدس لإسحق»، وللفلسطيني الصليب، بلا جلجلة.

كائنات غريبة من السياسيين تملأ الفضائيات تحاول «عقلنة» ما حدث، وكائنات أكثر غرابة من الإعلاميين تحاول «شرح» ما يحدث، وكائنات غاية في الغرابة من المثقفين لا تزال «تتأمل» ما سيحدث... ولو كان للعرب كافكا، لأعاد حوارية التردّي: «نحن أفكار عديمة، أفكار انتحارية دارت في ذهن الله»، مذكراً رفيقه بنيامين بالفكرة العرفانية أن الله هو الخالق الماكر، وأن العالم هو لحظة سقوطه. ثم يستدرك كافكا: «لا، لا، عالمنا مجرد مزاج سيء الله، يوم من أيامه السيئة...» بل شهر كامل هو آب، أو عام كامل هو عام الوباء 2020. فـ«العرب»، بين قوسين، وفي طبيعتهم «الفلسطينيون»، بين قوسين أكثر قتامة، لم يعودوا قادرين على قراءة «الكتابة على الجدار»، لا لندرة في الأيدي المبتورة الكاتبة (فأشلاء الضحايا تملأ الشاشات)، ولا لصعوبة فك شيفرة الكتابة (فالمترجمون كثر، والترجمات أكثر)، ولا لضعف في القدرة على القراءة (فالذكاء الصناعي اختصر المسافة على الأيمن كلهم)...

بل لأن جدران العرب كلها قد انهارت.

أما إسرائيل، بلا قوسين يوقظان التحرُّز من حروفها وحدودها، فالجدران صنعها التي دشنتها موهبة الدين وصقلتها حرفة التاريخ. ففي العام 1923 أكمل صهيوني أول، أوكراني يُدعى زئيف جابوتنسكي، سليل أوديسا وفكرتها، تنظيراته حول «المسألة العربية» مقترحاً استراتيجية «الجدار الحديدي» الذي مؤداه أن الفلسطينيين لن يتخلوا عن وطنهم طواعية لصالح الكيان اليهودي، بل سيعملون على مقاومته؛ وأن المهمة العظمى للحركة الصهيونية، ومن بعدها دولة إسرائيل، تتجلى في بناء «جدار حديدي» يحول دون تحقيق الفلسطينيين رغبتهم في تصفية الكيان اليهودي، وهذا ما أمّنه وعد بلفور ومن بعده «صك الانتداب»، والحاضنة الدولية للأمم المتحدة حتى «صفقة القرن»؛ وأنه سيتم تكريس حالة العجز عن اقتحام «الجدار الحديدي» بإحداث رضة في الوعي الفلسطيني، حدّ صهره، تقود دوماً إلى التسليم بالسيطرة الصهيونية التي تعززها قوة الردع المتنامية التي أطلق عليها صهيوني ثانٍ، روسي يُدعى يغال ألون: «الردع المتراكم».

ردعت إسرائيل «العرب» تراكمياً، ولا تزال، لكن صهيونياً ثالثاً، بولندياً يدعى شمعون بيرس، اقترح في العام 1976 لباس «الجدار الحديدي» قفازاً مخملياً، تقيم بموجبه إسرائيل «الجدار الطيب» في جنوب لبنان، يتضمن قبول من وقع عليهم الاستعمار بالاستعمار، والتعاون معه بغية تحسين أوضاعهم المعيشية مقابل أن يقوم وكلاء محليون بقتال منظمة التحرير الفلسطينية وقوى المقاومة اللبنانية، لحفظ أمن المحتلين لا اللبنانيين عبر «حزام أمني» يحرسه جنود عرب برتب ورواتب إسرائيلية. وبعد سنتين في العام 1978، أعطى صهيوني روسي رابع، يُدعى ميناخيم

بيغن، لأشقاء ضحايا «الجدار الطيب» على حدود «بلاده» الجنوبية-العربية في مصر وصفة خصاء سياسي اسمها «كامب ديفيد» أخرجت جامعة الدول العربية من مصر وأخرجت مصر من جامعة الدول العربية، وامتألت القاهرة قهراً، ومثلها عواصم العرب وقلوبهم.

عبر محمود درويش عن ذلك السقوط بـ«اللحظة العربية المريضة»، وأطلق صرخة الفلسطيني التائه، الذي لم يشفع له دفاعه المستमित عن جدار بيروت:

«أنا لا أريد دعاءكم،

أنا لا أريد سيفوكم،
فدعواكم ملح على عطشي،
وسيفكم عليّ»

لكن تلك اللحظة العربية تناسخت فلسطينياً في العام 1993، حين هندس الصهيوني البولندي نفسه (شمعون بيرس)، وشاركه صهيوني خامس، روسي يُدعى إسحق رابين، اتفاق أوسلو، أكثر لحظات الفلسطينيين اعتلالاً في القرن العشرين... وتبعه اتفاق أردني. اكتملت نبوءة «الجدار الحديدي» برضة كبرى في الوعي والروح شكّلت «جداراً حديدياً» بناه الفلسطينيون حول أعناقهم ابتداءً بالتوقيع السياسي، ومروراً بالتطبيع الاقتصادي، وانتهاءً بالتنسيق الأمني... فيما توجّ صهيوني سادس، هجين النسب، بولندي-روسي يُدعى أرئيل شارون، عمليات «الدرع الواقي» في العام 2002 بـ«جدار الفصل والضم»، جدار أضاف للحديد إسمنتاً كثيراً، وتراكم ردع، وصدأ.

حينها، استغاث روائي صهيوني سابع، عربي الأم يُدعى أبراهام بولي يهوشوع، بالفلسطينيين أن يساعدوا الصهاينة على تطبيع العلاقة مع أنفسهم، إذ لم يسعفهم فائض القوة الإسرائيلية أمام فائض الحق الفلسطيني الذي لم تنجح «الاتفاقية» في طمسه. حينها، قال يهوشوع إن الصهاينة لم يتعلموا من أخطائهم الانتحارية في التاريخ، فشعب الأنبياء والكوارث، كما وصفه مرة، يحسن بناء الجدران، وأبراج المراقبة، وينسى فتحة الطوارئ، كل مرة، فتحل به اللعنة من جديد: من «طور سيناء» حتى «معسكر أوشفيتس».

أما الفلسطينيون، وبخاصة أصحاب الأناقة الفكرية منهم، فلم يتروكوا «فتحة طوارئ» إلا وأحوالها منفذ خلاص للهروب من مسؤولية بناء جدار ردع ثقافي يواجه جدران إسرائيل، وانهزامات الرسمية العربية والفلسطينية. حينها، ظهر في رام الله السعيدة من جعل «التحول الديمقراطي» ممكناً تحت حراب الاحتلال، إلى أن انحالت ساحات المجلس التشريعي الفلسطيني ورداهته (بفعل فاعل) إلى فضاء ديمقراطي فعلي لجمع: الغبار، والأكياس البلاستيكية، وكاسات الكرتون الفارغة؛ وظهر في رام الله، كذلك، من سخر من «الشعارات الثورية» مدعياً أن مرحلة الثورة الفلسطينية قد انتهت وأن الفلسطينيين انتقلوا إلى مرحلة الاستقلال وبناء الدولة على «حدود» الرابع من حزيران 1967؛ وظهر في رام الله، كذلك، من يعادي حركة مقاطعة إسرائيل وفرض العقوبات عليها وسحب الاستثمارات منها من كبار «أصحاب» المؤسسات الثقافية الذين يكتبون بالإنجليزية ويترجم لهم موظفهم إلى العربية ليبدون أكثر أصالة وأصلانية... متذرعين بأن «قيادة بي دي إس» غير منتخبة وينبغي «تطوير معاييرها»؛ وظهر في رام الله، كذلك، من ممثلي السلطة الفلسطينية، على المستويين التنفيذي والقضائي، من قال حرفياً: «نريد أصدقاء فلسطين، لا أعداء لإسرائيل»، وزجوا بنشاط حملة المقاطعة

ومقاومة التطبيع في السجن بتهمة «التسؤل»! وظهر في رام الله، كذلك، من جعل من مقولة المقدسي الراحل فيصل الحسيني «زيارة السجن، لا تعني التطبيع مع السجان» حديثاً قديماً يعاد بثه، على لسان الرئيس الفلسطيني، مراراً وتكراراً، وبشكل يومي على شاشة التلفزيون الرسمي، فيما يردد مستشاره الديني حديث «... فابعثوا بزيت يسرج في قناديله» داعياً «الأشقاء العرب إلى

زيارة القدس، استناداً إلى ما دعا إليه ولي الأمر».

أما اليوم، وبعد اتفاقية «أبراهام»، التي أعلنت مؤخراً بين دولة البقايا-إسرائيل و«دولة ما تبقى»، اللتين صنعتها السياسة ولم يصنعهما التاريخ، فقد اختلف المزاج السياسي والثقافي في رام الله، التي لم تعد سعيدة كسابق عهدها. لقد ارتخى جدار رام الله الحريزي برذاذ الاعتدال الخريفي القادم: فقد صمت، على ما يبدو، دعاة التحول الديمقراطي؛ وانضم دعاة «مرحلة الاستقلال الوطني ودولة الأمن والمؤسسات»، على ما يبدو، إلى جموع المنادين من «الطرفين» بالدولة الواحدة بمن فيهم رئيس وزراء سابق لم يقم دولة ولم ينه احتلالاً؛ وعلقت «لجنة التواصل مع المجتمع الإسرائيلي»، على ما يبدو، نشاطها مؤقتاً من باب «لا تنه عن خلق وتأتي مثله، عارٌ عليك إذا فعلت عظيم»؛ وأرجئ الإعلان الرسمي، على ما يبدو، عن عودة «التنسيق الأمني المقدس»؛ وصار معذو فواصل الدعاية في التلفزيون الرسمي، على ما يبدو، يقتبسون أشعار مظفر النواب عوضاً عن صياغات «ملك السلام»؛ والتأم الشمل الفلسطيني، على ما يبدو، في «اجتماع القيادة» دون أن ينتهي الانقسام... أما أصحاب الأناقة الفكرية، من أبناء منظمة التحرير الفلسطينية، وقرأء إدوارد سعيد الذي لم يكن اعتذارياً في وصف أوسلو بأنها «فرساي فلسطينية» و«خيانة للتاريخ»... فلا زالوا عاجزين عن تحميل الرسمية الفلسطينية المسؤولية الرسمية عما حدث. لا زالوا عاجزين عن مخاطبة الرئيس الفلسطيني وقد غرق مشروعه السياسي في «سراب رام الله»، بالمقولة العربية القديمة، «يداك أوكتا وفوك نفخ».

لا شك أن اللحظة الفلسطينية والعربية لا تحتتم التلاوم، بل تقتضي «رص الصفوف»، كما يقولون. لكن اللحظة، كذلك، لا تحتتم النفاق السياسي، إذ على المثقفين، من أصحاب الأناقة الفكرية وغيرهم، أن يبدأوا بترميم الجدار الثقافي العربي (الفلسطيني في روحه) الذي وعى ولا زال يعي أن إسرائيل شرٌّ مطلق، سواء طبع العرب معها أم لم يطبعوا؛ وأن الرجعيّات العربية والفلسطينية تتغير شخوصها ولا تغيير مواقفها؛ وأن الإمبريالية الأمريكية لن تأتي للفلسطينيين ولا غيرهم بالخالص، بل غاية أمانها الخلاص منهم. إن كل مثقف عرف إدوارد سعيد، ويعجز اليوم عن نقد السلطة الفلسطينية والسلطات العربية، لا يعول عليه، وهو جزء من المشكلة لا جزء من حلها. فقد عادت هذه السلطات المشروع الثقافي التحرري الذي كان ولا يزال عصياً على التبعية، والذي كان ولا يزال لا يتحدث إلا بالعربية وإن فرض عليه معرفة لغات الجوار الفارسي والرومي والتركي، وما لزم من لغات المستعمرين: إنجليزية، وفرنسية، وعبرية... ولذا، لا بد، في فلسطين وخارجها، من تحقيق النصاب الأخلاقي حتى يتحقق النصاب الثقافي، ولا بد من اجتماع الاثنين حتى يتحقق النصاب السياسي. عندها، وعندها فقط، نعود إلى «جذر الصراع»، لا بين «مطامح الصهاينة» و«مطالب» الفلسطينيين، بل بين مشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني ومشروع التحرر الوطني الفلسطيني... بغير ذلك، فليتنظر الفلسطينيون والعرب، اتفاقيات قادمة لن تكفي تسمياتها الاستشراقية دزينة أخرى من أنبياء بني إسرائيل وأسباطهم!

The logo for SENSODYNE features the brand name in a bold, blue, sans-serif font. Above the text is a stylized globe icon composed of several curved lines representing latitude and longitude.

هل تتسبب هذه بآلام في الأسنان؟

يمكن أن يبدأ التخفيف
بالحساسية منذ اليوم



المياه العادمة تقضي على ثروات محافظة سلفيت

مزارعون: إنتاجنا صفر بسبب مخلفات مصانع الاحتلال
شبكة صرف صحي واحدة في مساحة 202 كم2

المستشفى عن المنطقة اللي عايشين فيها". وأشارت بركات إلى أن ثلثة من الأمراض تجتاح منزلهم نتيجة قربهم من واد المطوي الملوث، إذ ذكرت أن زوجها يعاني من أمراض في الكبد والكلية، بالإضافة إلى أن أبناءها يعانون من حكة في جلودهم؛ نتيجة الحشرات المنتشرة في تلك المنطقة، عدا عن إصابة ابن زوجها بأزمة تخلق لديه صعوبة في التنفس. وقال محافظ محافظة سلفيت عبد الله كميل لـ "الحدث"، إن في سلفيت عدة مناطق صناعية قريبة من المناطق السكنية منها أريئيل وبرقان وبدوفيل. مشدداً على خطورة المواد السائلة والصلبة التي تنتج من مخلفات تلك المناطق الصناعية.

وأضاف كميل أن تلك المخلفات الصناعية تؤثر على البيئة، كما تؤثر على صحة السكان في المنطقة، بالإضافة إلى تيبس وجفاف أشجار الزيتون في المناطق القريبة من تلك المصانع. وأشار كميل إلى ظهور "حالات مرضية غريبة"، وارتفاع حالات الإصابة بمرض السرطان، وخص بالذكر السكان الذين يعيشون بالقرب من تلك المناطق الملوثة. مؤكداً على أن المحافظة تقوم بالعلاج اللازم لتلك الحالات المرضية من خلال تبني تلك الحالات للعلاج بالتعاون مع وزارة الصحة والجهات المعنية بهذا الشأن، بالإضافة للإجراءات الوقائية "بما تسمح به إمكانياتنا"، مشدداً على أن الإجراءات الوقائية "لوحدها غير كافية"، مؤكداً أن الشعب الفلسطيني "أمام قوة إسرائيلية قاهرة، وجيش إسرائيلي يحمي تلك المستوطنات والمستوطنين".

وقال كميل لـ "الحدث"، إن "ما يتناقله الناس عن إقامة محطة معالجة للمياه صحيح، كنا قد بدأنا بالمشروع منذ ما يقارب 3 أشهر، وهذه المحطة ستكون بدعم ألماني، وأتمنى أن ينتهي إنجازها مع نهاية عام 2020. مضيفاً، أنه يتم البحث في الوقت الراهن "عن إمكانية توفير لجنة تقوم بدراسة الأمراض المنتشرة في المحافظة وأسبابها؛ لتكون هناك أسس وتقارير علمية نستند إليها". لافتاً إلى أن المؤشرات وأعداد المرضى وأنواع الأمراض المنتشرة والتي في معظمها حديثة الظهور في المحافظة قد تدل على أن المياه العادمة التي تنتجها مصانع المستوطنات هي المسبب لتلك الأمراض.

وفيما يتعلق بشبكات الصرف الصحي، قال كميل "هذه مهمة بلدية سلفيت، والبلدية تطور هذه الشبكة منذ عام 1996، فالمحطة تخضع لعمليات تطوير وتوسعة باستمرار، والوقت الذي سينتهي فيه العمل على تلك المحطة سيكون قد تخلصنا من جزء كبير من الآفات المنتشرة، وستكون النتيجة مرضية". وأوضح، أن العمل على تطوير شبكة الصرف الصحي بحاجة للوقت والدعم المادي، وأن البلدية لا تستطيع بمفردها إنجاز الشبكة. ووجه كميل نداء للعالم يدعوهم فيه للتدخل المباشر والعاجل لحل

لم يكتف الاحتلال بمصادرة 1.5 كيلومتر مربع من أراضي محافظة سلفيت من أجل إقامة المستوطنات وجدار الضم والفصل العنصري، إذ بلغ طول الجدار في منطقة سلفيت ما يقارب 8 كيلومتر، أي أن الاحتلال يسيطر على ما يقارب 10% من إجمالي المساحة الكلية للمحافظة والتي تبلغ 202 كيلومتر مربع، واليوم مئات المواطنين يتضررون من الاحتلال وما يخلفه من ملوثات في المناطق الزراعية والسكنية حتى.

التلوث الناتج عن مصانع الاحتلال، إذ يوجد حديث عن محطة تنقية بين قرية بروقين ومدينة سلفيت، "هذه المحطة تحتاج لعامين حتى تعمل"، لافتاً أنه إلى ذلك الحين ستتفاقم الأضرار في المحافظة. مؤكداً على أن منطقة واد المطوي وكل المناطق التي تصلها مخلفات مصانع الاحتلال لم تعد صالحة للإنتاج الزراعي والأدومي.

أما محمد عبد الحافظ وهو أيضاً من قرية بروقين وأحد الذين تضررت ثروتهم الحيوانية من مخلفات المصانع فقال لـ "الحدث"، إنه خسر 120 نعجة بسبب مخلفات الاحتلال. وأضاف: "عند ملاحظتي وجود مشكلة صحية لدى النعجات توجهت لمستشفى النجاح في نابلس، إذ طلبوا مني مبلغ 13 ألف دولار لإجراء الفحص اللازم ولم الفحوصات، وتلقيت آنذاك وعداً من وزارة الزراعة لتساعدني، وعالفاضي".

وبحسب عبد الحافظ فإن مصنع حديد للاحتلال قريباً من منزله يتم ضخ مخلفاته بشكل عشوائي، "تتجمع المياه العادمة الناتجة عن المصنع بين الصخور، وكانت النعاج تشرب من تلك المياه، ما أدى لإصابتها بمرض في الأعصاب، كما أن السلطة قامت في نهاية الأمر بإعدام النعاج ودفنها في حفر نتيجة المرض الذي أصابها، ووعدتني السلطة بتعويض منذ عامين وإلى الآن لم أعوض بشيء"، ومنذ ذلك الوقت لم يربي عبد الحافظ أي حيوان في حظيرته خوفاً من ضرر مخلفات المصانع.

أما رشا وهي فتاة من قرية بروقين تعاني من مرض السرطان وتعيش بالقرب من منطقة واد المطوي مع ذويها في سلفيت، تقول والدتها مي بركات، إن إصابة رشا بمرض السرطان بدأت بجرثومة بالدم وتحولت فيما بعد لخلايا سرطانية. وأضافت بركات أن أغلب التخمينات بشأن مرض ابنتها تقول إن المنطقة التي تعيش فيها بيئة مشجعة على الإصابة بمرض السرطان لما تحويه تلك المنطقة من ملوثات. وقالت بركات إنه عند اكتشاف مرض ابنتها "سألونا في

الحدث - سهر عبد الرحمن

تبلغ المساحة الزراعية في محافظة سلفيت 107.24 كيلومتر مربع أي ما نسبته 53.1% من مساحة المحافظة، أي أكثر من نصف مساحة المحافظة تعتبر ثروة زراعية للسكان، والتي باتت غير موجودة اليوم لأن الأراضي الزراعية باتت لا تصلح للزراعة نظراً لما خلفته مصانع الاحتلال في المنطقة.

قال أحمد بركات من قرية بروقين غرب سلفيت وهو أحد المتضررين من مخلفات مصانع الاحتلال، إن واد المطوي الذي يقوم الاحتلال بتحويل مخلفات مصانعه بمختلف أشكالها إليه عن طريق "مضخات لا تستوعب ضخ كميات كبيرة من المخلفات عبرها، فتصل لمرحلة الانفجار وبالتالي تتدفق تلك الملوثات إلى واد المطوي".

وتابع بركات قائلاً "لي قطعة أرض مزروعة بالزيتون في منطقة واد المطوي، وكنت أنتج منها ما بين 40-50 تنكة زيت موسميًا، إلا أنني لم أنتج في موسم الزيتون الأخير حبة زيتون واحدة منها"، مشيراً إلى أن أشجار الزيتون المزروعة في تلك المنطقة لم تعد قادرة على الإنتاج بسبب ما تشربته من ملوثات عبر جذورها، "وصلت بعض الأشجار للجفاف واليباس ما اضطرني لاقتلاعها من الأرض".

وأكمل بركات لـ "الحدث"، أن تلك المياه العادمة أصبحت تصل للمناطق السكنية وتدخل لمنازل المواطنين، "عندي أبناء من سكان منطقة واد المطوي، وأصبحت تصل تلك المياه الملوثة إلى أراضيهم ومنزلهم".

ولفت بركات في حديثه إلى وجود "عبّارات" في بلدته بروقين يلقي الاحتلال ملوثاته فيها أيضاً، لافتاً إلى أنها "لم تعد تستوعب كميات المياه العادمة والمخلفات الصناعية الصلبة الخاصة بمستوطنات ومصانع الاحتلال". وتابع قائلاً: "بلدية بروقين بدأت تتابع مع محافظ سلفيت شأن

الواقع لا توجد أي أبحاث تثبت صحة هذا الحديث“، وختمت الدكتورة مسلماني حديثها بأن الظروف البيئية التي نعيشها في فلسطين سيئة، ووفقاً لمعايير الصحة تعتبر ملوثات المصانع مضرّة بالصحة.

وأكدت مسلماني لـ “الحدث” أنه “وبالرغم من عدم وجود أبحاث ودراسات تثبت أن التلوث الناتج عن مستوطنات ومصانع الاحتلال عامل بارتفاع نسب الإصابة بالسرطان، إلا أن المؤشرات الصحية الموجودة وعدد المرضى قد يكون له دور بهذه الإصابات“.

بالرغم من أن الاحتلال يتسبب بما نسبته 80% من المياه العادمة إلا أن مدينة سلفيت وبحسب بحث لمعهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، تنتج 20% من المياه العادمة في المنطقة، ويشير البحث إلى أن المياه العادمة الناتجة من المواطنين سببها وجود شبكة صرف صحي واحدة في المنطقة. ويشير البحث، إلى أن ما يقارب 20% من سكان تلك المنطقة يفتقرون لشبكة صرف صحي.

وعن آلية التخلص من تلك المياه العادمة، أوضح البحث، أنه يتم التخلص منها عبر حفر امتصاصية أو قنوات مفتوحة، لتفرغ فيما بعد بواسطة صهاريج مخصصة لتلك المياه العادمة وتفرغ في نهاية الأمر في الأودية دون أي مراعاة للبيئة.

ويقول معهد الأبحاث التطبيقية، إن تلك المياه التي تجمع بشبكة الصرف الصحي في المحافظة يتم التخلص منها في واد المطوي، دون معالجتها.

وأشار البحث، إلى أن بلدية سلفيت قامت بالعمل على نظام الكلور للتغلب على مشكلة المياه العادمة، أي أن تلك المياه يضاف لها الكلور بكميات كبيرة، ومن ثم تُضخ للمواطنين، وعن خطورة هذه الخطوة فإنه في فصل الشتاء يزيد احتمال سيل المياه العادمة المجاورة للبر الذي تعالج فيه المياه بإضافة الكلور وذلك نتيجة فيضان المياه العادمة. كما وأنه يمكن حل مشكلة اختلاط المياه العادمة بالمياه التي تعالج بالكلور من خلال بناء سور استنادي بالقرب من سيل المياه العادمة؛ لتفادي فيضانها، وهو حل مؤقت ولا يصلح للأبد.

أما عن النفايات الصلبة فأشار معهد أريج، إلى أن البلديات والمجالس القروية وهيئات الحكم المحلي هي المسؤولة عن التخلص من النفايات الصلبة، إذ أن محافظة سلفيت كانت تتخلص من النفايات الصلبة بإلقائها في مكب زهرة الفنجان في مدينة جنين، ومؤخراً باتت تتخلص من النفايات الصلبة عن طريق مكب عشوائي تتخلص سلفيت من نفاياته فيه.

وبالإضافة لكل ما ذكر أعلاه، فإن الاحتلال الإسرائيلي يتخلص من نفايات مصانعه الصلبة عبر تهريبها ودفنها في أراضي مدينة سلفيت، وبحسب أريج فإن الاحتلال في نهاية الأمر قد سيطر على أراض زراعية ليحولها لمكب للنفايات الصلبة، وأن خطورة هذا الفعل تكمن في أن هذا المكب الخاص بنفايات المستوطنات الصلبة يقع فوق الخط الرئيسي الذي يزود مدينة سلفيت بالمياه.

ولها تأثير كبير على التربة والمحاصيل الزراعية بشكل عام وأشجار الزيتون على وجه الخصوص، بالإضافة للأضرار التي قد تسببها للحيوانات مؤكداً على أن هذه الحشرات من الممكن أن تُفقدنا الثروة الحيوانية في المنطقة، لافتاً إلى أن تلك الحشرات قد تتسبب بحرق الأراضي الزراعية أيضاً، مضيفاً أن العديد من التقارير قد رُفعت إلى جهات دولية من أجل مشكلة انتشار الحشرات الضارة في المنطقة.

وأكد الدكتور منصور، على أن احتمالية فقدان المناطق المتأثر بالملوثات الصناعية قدرتها على الإنتاج أمرٌ وارد، معللاً ذلك بأن “المواد الصناعية تزيد من نسبة مادة النترات في التربة وهي مادة مسرطنة بالدرجة الأولى“.

وأضاف منصور، أنه في حال وصول مادة النترات للمياه الجوفية لن تكون تلك المياه صالحة للاستخدام الآدمي مرةً أخرى.

أما عن شأن تنقية وإعادة تكرير المياه العادمة قال، إن خطوة تنقية المياه خطوة جيدة باتجاه الحفاظ على المساحات الزراعية في محافظة سلفيت، لافتاً إلى أن هناك صعوبة في السيطرة على المياه في منطقة “C” والتي هي خارج المخططات الهيكلية، منوهاً أن بقاء المياه العادمة في تلك المناطق التي لا سلطة للبلديات عليها سيُبقى المشكلة قائمة إذ إن تلك المياه العادمة ستسرب مع الوقت للمناطق الزراعية والسكانية وللمياه الجوفية. وفيما يتعلق بمياه الخزانات التابعة للبلديات، قال منصور لـ “الحدث”، إن تلك الخزانات يتم تنظيفها بشكل دوري شبه سنوي، وأن لا صحة لحديث من يقول إنه لا يتم تنظيف تلك الخزانات.

وتابع قائلاً، إن تلك الخزانات ليست محكمة الإغلاق، إذ يتم فتحها وتنظيفها سنوياً، بحيث يتم إفراغها من الماء وتنظيفها، مشيراً إلى دورية أخذ عينات من تلك المياه وفحصها، فهي عرضة للتلوث كباقي الخزانات لذلك “تلك الخزانات بحاجة للتنظيف الدوري“.

وقال مدير مديرية الصحة في سلفيت، إنه لم يتم رصد حالات تسمم بسبب تلوث في خزانات المياه التابعة للبلدية، مشيراً إلى أن معظم القرى تأخذ مياهها من شركة “مكرووت الإسرائيلية، ومن المستحيل أن تكون المياه غير نظيفة“.

وقالت مديرة مركز دنيا للأورام السرطانية الدكتورة نفوذ مسلماني، “إننا لا نستطيع أن نحكم على المسبب لتلك الأمراض المنتشرة في منطقة سلفيت دون وجود أبحاث وأرقام تثبت صحة هذه الفرضية، لكن كصحة وبشكل عام كل الملوثات تؤثر على صحة الإنسان“.

وأشارت مسلماني، إلى بلدة قطنة قضاء رام الله والتي تعاني من العديد من الأمراض بسبب وجود المستوطنات.

ووفقاً لمديرة مركز دنيا للأورام السرطانية، فإنه من الزاوية النظرية قد تكون مصانع الاحتلال وما تخلفه من ملوثات سبباً بإصابة المحيطين بالمنطقة بمرض السرطان “لكن على أرض

مشكلة التلوث في سلفيت ف“نحن بحاجة للجنة محايدة متخصصة لفحص التربة والجو“، مؤكداً على أن تلوّث “إسرائيل” للبيئة عبر مخلفات المستوطنات خرقٌ لاتفاقية جنيف، “وهذا أيضاً انتهاك للقانون الدولي الإنساني“.

وقال رئيس بلدية بروقين مروان عبد الرحمن، إن عشرات المواطنين ممن يعيشون بالقرب من منطقة الوادي قد تعرضوا للأذى بسبب مخلفات مصانع الاحتلال، إذ تشكل المياه العادمة من مستوطنة اريئيل ما يقارب 80% من المياه العادمة في المحافظة كلها، “وتعتبر مستوطنة اريئيل من أكبر المستوطنات الصناعية في سلفيت“، إذ تبلغ مساحتها ما يقارب 1.45 كيلومتر مربع، كما أن 23 مستوطنة غير شرعية للاحتلال موجودة على أراضي محافظة سلفيت.

وأشار عبد الرحمن، إلى أن التلوث الذي تسببه تلك المخلفات الإسرائيلية لا يقتصر فقط على الأراضي الزراعية، بل وصل إلى المناطق السكنية، إذ أن المواطنين في المنطقة يعتمدون على حفر تجميع مياه الأمطار، “وهذه الحفر مهددة بالتلوث بتلك المخلفات“؛ لأن المياه العادمة التي تتدفق من المستوطنات إلى منطقة المطوي الرئيسية من الممكن أن تتسرب إلى حفر تجميع مياه الأمطار الخاصة بالسكان في المنطقة، مضيفاً أن “بئر المياه النقية يبعد 4 أمتار فقط عن تلك المياه العادمة“، حيث يغطي هذا البئر أكثر من 30% من حاجة سلفيت للمياه النقية.

وعن تلوث مياه الخزانات التابعة للبلديات والتي يُطلق عليها أهالي القرية “الحووز“، قال عبد الرحمن، إن تلك الخزانات محكمة الإغلاق وهي تحوي “فلتر“ أي جهاز كلور يعمل على تنقية المياه من الملوثات والشوائب.

وتابع قائلاً، إن العديد من مشاريع معالجة المياه العادمة قد طرحت في المنطقة مثل KFW من التعاون الألماني والذي قدم مقترحاً لإقامة محطة معالجة للمياه عام 1999، إذ اشترط الاحتلال أن تكون هذه المحطة مشتركة ما بين الاحتلال والسكان في سلفيت، هذا ما تسبب برفض سكان المنطقة للمشروع من باب رفض الاعتراف بـ “إسرائيل“، بالإضافة لرفض التطبيع مع الاحتلال.

وأكد رئيس البلدية عبد الرحمن، على أن من بين كل 100 شخص سجلت 7 حالات إصابة بالسرطان.

وعن الأذى الصحي الذي تسببه مياه المصانع العادمة قال مدير مديرية الصحة في سلفيت الدكتور هيثم منصور، إنه “لا وجود لدراسات وإحصائيات دقيقة تثبت أن الأمراض المنتشرة في منطقة سلفيت سببها مخلفات الاحتلال“، مشيراً إلى أن بعض الجهات تقول إن انتشار مصانع الاحتلال في محافظة سلفيت قد يكون عاملاً في انتشار العديد من الأمراض، كمرض السرطان مثلاً، إذ احتلت سلفيت ثاني أعلى محافظة بأعداد المصابين بمرض السرطان بعد محافظة طولكرم، وسجلت 143.7 حالة لكل 100,000 شخص، وفي قرية بروقين وهي المنطقة الأقرب لمستوطنة اريئيل الصناعية.

وأضاف منصور أن مجموعة من الأمراض تعتبر محافظة سلفيت الأولى من حيث عدد الإصابات بها، “كمرض السرطان، الأمراض الجلدية، وأمراض الجهاز الهضمي“، عازياً كل تلك الأمراض لمياه المجاري والمخلفات الصلبة التي تنتجها مصانع الاحتلال لتحول منطقة واد المطوي بها إلى مكب نفايات.

وأوضح مدير مديرية الصحة في سلفيت، أن تلك الملوثات لم تنشر الأوبئة والأمراض فقط، بل “العديد من الحشرات التي لم تكن مسبقاً في سلفيت ظهرت نتيجة المياه العادمة والمخلفات الصناعية للاحتلال“، وذكر منها النمر الآسيوي وهو نوع من أنواع الحشرات التي ظهرت مؤخراً في العديد من مناطق فلسطين ومنشأها الأصلي هو جنوب شرق آسيا، بالإضافة إلى ذبابة أريحا وهي حشرة منتشرة في المناطق القريبة من واد المطوي الذي يتعرض لملوثات الاحتلال وهي المسبب الأول لمرض (الشماني) وهو مرض طفيلي ينتقل عن طريق قرصة ذلك النوع من الحشرات. وأشار منصور، إلى أن تلك الحشرات تعيش في المستنقعات



الشرق الأوسط بعد اتفاق السلام الإماراتي الإسرائيلي

ترجمة الحدث - محمد بدر

من الضفة الغربية، يخطف الأنظار لصالح التحالف السني الإسرائيلي ويهمش الجهود الإيرانية والتركية والقطرية ومحاولات هذه الدول في جعل القضية المركزية شيئاً محورياً في المنطقة، وهو بمثابة انتصار للزعماء الثلاثة، تنتهاه وبن زايد وترامب. الاتفاق حدد الأولويات العملية في المنطقة، إيران والتنمية الاقتصادية، وليست القضية الفلسطينية. لقد ساهم الاتفاق في تحجيم القضية الفلسطينية إلى الأبد وقطع الطريق أمام استخدامها من قبل الزعامات السياسية والدينية في العالم العربي، وقد تم اختزالها إلى كونها قضية ثنائية تخص طرفين فقط، لا عدة أطراف ودول. معارضة تركيا وقطر وإيران للاتفاق أمر متوقع، فقد وصف الرئيس الإيراني حسن روحاني الاتفاق بأنه "خطأ فادح" بينما هدد الرئيس التركي أردوغان بإغلاق سفارة بلاده في دولة الإمارات العربية المتحدة. كلاهما سيستخدم القضية الفلسطينية لتشتيت الاهتمام والانتباه العام للظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولتان.

سبيريدون بلاكوداس، أستاذ العلاقات الأمنية، اعتبر أن الاتفاق علامة فارقة في العصر الحديث والتاريخ الدبلوماسي لسببين: أصوله وأهميته. على عكس معاهدات السلام بين إسرائيل والدول العربية الأخرى (مثل مصر)، هذه الصفقة لم تكن نتاج وساطة من قبل واشنطن بعد عدة جولات قتال بالأحرى، هذان الحليفان المقربان للولايات المتحدة وافقا عن طيب خاطر على تجاوز محرمات الماضي وفتح فصل جديد من أجل السلام والأمن الدائمين. الوضع الراهن في الشرق الأوسط مهدد من قبل قوتين مهمتين إيران وتركيا ووكلائهما (حزب الله وحماس والإخوان المسلمين). وبسبب القوة الناعمة التي تمتلكها دولة الإمارات في دول مجلس التعاون الخليجي والعالم العربي، فإن الدول الأخرى ستحذو حذوها وتعلن اعترافها بإسرائيل. البحرين، عمان والكويت والمغرب وحتى السودان لديها الاستعداد للقيام بذلك. مثل هذا التطور قد يسبب كارثة لتركيا وإيران (القوى التي تتلاعب بالقضية الفلسطينية وتتنافس للسيطرة على العالمين السني والشيعي) حيث ستعزز عزلتهما في العراق ودول المنطقة. وهذا ما يفسر رد فعل أئمة على الصفقة، والذي قد يترتب عليه إغلاق السفارة التركية من أبوظبي.

جيمس دورساي، أستاذ الدراسات الدولية في جامعة نانينغ التكنولوجية في سنغافورة والمدير المشارك لـ معهد جامعة فورتسبورغ، يقول إن الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي يزيد الضغط على السعودية لكي تقوم بذات الشيء. صهر الرئيس دونالد ترامب، جاريد كوشنر، الذي أدار خطوات ما قبل الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي، قال بكل يقين إن الاتفاق بين السعودية وإسرائيل مسألة وقت فقط. لكن اتخاذ السعودية لقرار كهذا دون موافقة الفلسطينيين قد يفقدها دورها كقائد للعالم الإسلامي أمام إيران وتركيا، وقد يدفع العديد من الدول بالمطالبة بالوصاية المشتركة على مكة والمدينة المنورة، لذلك فإن علاقات المملكة بإسرائيل تتطور بطرق مختلفة تختلف عن الطريقة الإماراتية لكنها تصل إلى مجالات حساسة مثل الأمن والتكنولوجيا.

العلمي، وستستفيد إسرائيل من مكانة الإمارات كمركز عالمي للخدمات الدولية، وبوابة حيوية للشرق الأقصى وجنوب شرق آسيا الديناميكي، ومصدر قيم لفرص التواصل. العلاقة لا شك ستكون نموذجاً للدول السنية الأخرى من أجل تحويل منطقة غارقة في الصراع إلى منطقة تعاون.

واعتبر أساف روميروسكي، المدير التنفيذي لمنظمة "علماء من أجل السلام في الشرق الأوسط" والباحث في مركز بيغن السادات أن هذا الاتفاق يكشف أن هدف منظمة التحرير الفلسطينية المتمثل في الحفاظ على القضية الفلسطينية كمركز أساسي للعلاقات الإسرائيلية العربية أخذ في التآكل منذ عام 1979. يجب أن يقنع الاتفاق الإسرائيلي الإماراتي الفلسطينيين أخيراً أن الهلال الشيعي والخطر الإيراني أهم بكثير بالنسبة للدول العربية من القضية الفلسطينية، وأن الخطر الإيراني أصبح يعزز التحالف السني الإسرائيلي، ويمكن للفلسطينيين أن يصبحوا جزءاً من هذا التكتل إذا قاموا بتنحية أيديولوجيتهم جانباً ووافقوا على مبدأ السلام الاقتصادي والتعاون المشترك. ومن ناحية أخرى يشكل الاتفاق ضربة لحركة المقاطعة، التي تدعو لمقاطعة إسرائيل، بينما تقيم الدول العربية علاقات رسمية معها.

إيدي كوهين الباحث في مركز بيغن السادات قال إن نتهاه رغم الملاحقات القانونية والأزمات الداخلية، استطاع مفاجأة الجميع بإنجاز سياسي استثنائي، لأن الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي لا يتضمن وعداً بالانسحاب أو تقديم التنازلات على الأرض. لقد نجح حيث فشل الآخرون، وأصبحت الإمارات ثالث دولة عربية تؤسس علاقات دبلوماسية العلاقات مع إسرائيل. الاتفاق الإسرائيلي الإماراتي يؤسس لعهد جديد من التعاون في الشرق الأوسط، بما في ذلك مواجهة النفوذ الإيراني والتجارة والسياحة وتبادل الاستخبارات العسكرية، التعاون الطبي، ووضع دولة الإمارات العربية المتحدة كقائد دبلوماسي في المنطقة، ومواجهة الجماعات الإسلامية مثل الإخوان المسلمين والحركات الإسلامية في قطاع غزة، وفتح الباب أمام دول أخرى لتحذو حذو الإمارات. رحبت دولة البحرين الخليجية بالاتفاق ومن المتوقع أن تكون التالية في صنع السلام مع إسرائيل. علاوة على ذلك، وافقت إسرائيل على تعليق مخطتها "تطبيق السيادة" على أجزاء من الضفة الغربية. الإسرائيليون سئموا السلام البارد وفق النموذج المصري والأردني، الذي يتجنب تطبيع العلاقات بين الشعوب. إسرائيل لا تحتاج اتفاقيات أمنية بين الحكومات ولكن سلاماً دافئاً بين الشعوب، سلام له جوانب ثقافية واقتصادية وسياحية حقيقية. يغلي الفلسطينيون بغضب من الاتفاق الإسرائيلي الإماراتي لأنه مس بعقيدة منظمة التحرير، التي تربط بين فتح علاقات مع إسرائيل والتقدم في ملف القضية الفلسطينية.

وشدد الباحث في مركز بيغن السادات للسلام، ألكس جوفي، على أن الإعلان عن تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة هو تطور مذهل. إضفاء الطابع الرسمي على العلاقات السرية طويلة الأمد بين الطرفين، مقابل تعليق إسرائيل لخطةها بتطبيق "السيادة" على أجزاء

في 13 أغسطس/أب 2020، بالفعل كانت هناك لحظة تاريخية بحسب وصف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، فقد وافقت الإمارات العربية وإسرائيل على إقامة علاقات رسمية في إطار اتفاق برعاية أمريكية أطلق عليه "أبرهام". وبالتالي الإمارات هي ثالث دولة عربية تقيم علاقات رسمية مع إسرائيل بعد مصر (1979) والأردن (1994)، بما يشمل التعاون الأمني، العلاقات التجارية، السياحة، الرحلات الجوية المباشرة والتعاون العلمي والعديد من المجالات.

معهد بيغن السادات للسلام، وهو معهد إسرائيلي متخصص في البحث في القضايا الدبلوماسية، أجرى نقاشاً مع عدد من المختصين حول تأثير الاتفاق على المنطقة العربية ككل:

لاهف هاركوف، محررة الشؤون الدبلوماسية في صحيفة جيروزاليم بوست الإسرائيلية قالت إنه بعد يومين من الإعلان الكبير عن اتفاق السلام، رفعت الإمارات حظرها عن المكالمات الهاتفية الواردة من إسرائيل، وأجرى وزير الخارجية غابي أشكنازي ونظيره الإماراتي عبد الله بن زايد محادثات هاتفية. هذه ليست النقطة الوحيدة، التي تم تطبيقها فوراً ضمن شروط الاتفاق. فريق من وزارة الخارجية الإسرائيلية الآن في أبو ظبي يبحث عن مكان لبناء السفارة الإسرائيلية هناك، ويناقش تدفق الاستثمارات الإماراتية وعقود عمل الشركات الإسرائيلية والسعي المشترك لمحاربة كورونا، وكذلك العمل على إقامة رحلات مباشرة من تل أبيب إلى دبي وأبو ظبي. قد يكون تأثير الاتفاق سريعاً، ويلهم الآخرين من دول المنطقة للإعلان عن علاقات رسمية مع إسرائيل.

هيليل فريش، أستاذ الدراسات السياسية ودراسات الشرق الأوسط في جامعة بار إيلان، قال إنه بعد مائة عام على الصراع الإسرائيلي الفلسطيني و 72 عاماً على إعلان الدولة الإسرائيلية، أصبح من الواضح أن الحقائق على الأرض وخاصة إنشاء مدن وبلدات وقرى جديدة لإيواء القادمين اليهود من دول العالم، أهم بكثير من أي اتفاق سلام مع الدول العربية سواء مع الإمارات أو غيرها. إذا كان اتفاق السلام قد أنجز بشرط إلغاء بسط "السيادة الإسرائيلية" على أجزاء من الضفة الغربية إذن نحن أمام خطأ تاريخي. ومع ذلك، فإن المسألتين ليستا بهذا الارتباط، فالاتفاق بالطبع نعمة لإسرائيل وكذلك للإمارات. إنها إشارة أخرى إلى أن الدول الناطقة بالعربية تدرك أن إسرائيل أصغر من أن تبني مخططات إمبريالية في المنطقة العربية، على عكس تركيا أو إيران، كلاهما من القوى الإمبريالية التي تسعى لإعادة مجد الإمبراطوريات. أدرك العرب اليوم أكثر فأكثر أن إسرائيل قوية ومزدهرة وديناميكية بما يكفي للتعاون معها في قضايا مشتركة كبيرة. الاتفاق الإسرائيلي الإماراتي ربما كان مدفوعاً بالخوف المتبادل من إيران، ولكن الفوائد المحتملة لكلا الطرفين تتجاوز إيران، وتمتد إلى مجالات مثل الاستثمار الاقتصادي، والتمويل، والسياحة. الإمارات العربية المتحدة ستستفيد من إسرائيل في مجال التكنولوجيا والتقدم

حان وقت اللمعان



اختر نكهتك المفضلة



أي علبتين
ب 15 شيكل
فقط بدل 20

إضاءات

بايدن في البيت الأبيض... ما الفرق؟

بقلم: نبيل عمرو



دعونا نتوقع وصول بايدن إلى مقعد الرئاسة في البيت الأبيض، وتنحي نتنياهو عن رئاسة الوزراء في إسرائيل لمصلحة شريكه في الائتلاف الحكومي غانتس. كان توقع كهذا محفوفًا بكثير من الشك قبل إحصار كورونا الأمريكي، وأعاصير نتنياهو الإسرائيلية، أما وقد حدث لشركاء الصفقة ما حدث؛ فإن الأمر صار مختلفًا، وعلى نحو يغري بتوقع لسيناريو جديد إن لم يكن مختلفًا تمامًا عن سيناريو ترامب نتنياهو، إلا أنه ليس متطابقًا معه. وهنا يتعين التدقيق في المؤشرات التي صدرت أولاً عن المرشح بايدن

في ما يتصل بسياسته إزاء الملف الفلسطيني الإسرائيلي.

المقربون منه وفي سياق سعيهم للحصول على أكبر قدر من أصوات عرب ومسلمي أمريكا، أفصحوا عن هدايا يعتزمون تقديمها للفلسطينيين حال فوزهم، منها إعادة العلاقات مع منظمة التحرير ما يستوجب فتح ممثليتها في واشنطن، وإعادة عمل القنصلية الأمريكية في القدس، واستئناف تمويل الأونروا، وكل ذلك يتم في إطار التأكيد على التزام الإدارة بحل الدولتين وتجديد الموقف التقليدي من الاستيطان، وإعلان رفض الضم بصورة نهائية، وهذا يفرغ صفقة القرن من مضمونها وحتما سوف يغضب نتنياهو إلا أنه لن يغضب غانتس الذي تحفظ ولو جزئياً على الضم، وربط موافقته بشرط إشعال أكثر من ضوء أخضر أمريكي وإقليمي ودولي، وهذا إن لم يحدث في عهد ترامب فالتأكيد لن يحدث في عهد بايدن، وفي إطار السياسة الأمريكية تجاه الملف الفلسطيني الإسرائيلي، فإن كل ما تقدم لو تم بحرفيته إلا أنه لن يمس الثوابت المشتركة بين الديمقراطيين والجمهوريين فيما يتصل بالعلاقة مع إسرائيل والتي تحكمها عدة لاءات قاطعة مثل لا للضغط السياسي، بعرض حلول دون التشاور المسبق مع إسرائيل ولا للمساس بأي بند من بنود الدعم الشامل المرشح دوماً للزيادة في عهد أي إدارة، ولا لتغيير الوضع الجديد للقدس الذي دشنته ترامب بنقل السفارة الأمريكية

إليها، وهذه الثوابت يحفظها الفلسطينيون عن ظهر قلب نظراً لكونها الأمر الوحيد الذي يجري الالتزام الفعلي به، أما ما يخص الفلسطينيين فما يعطى لهم هو مجرد مواقف يرتهن تطبيقها بما تجيزه إسرائيل وفي أفضل الأحوال بما يتوصل إليه الجانبان من خلاصات عبر التفاوض. في العلاقة الأمريكية الإسرائيلية هناك ثابت غير معلن إلا أنه الأكثر تأثيراً وهو أن بوسع إسرائيل استخدام حق الفيتو على أي مقترح أمريكي يعرض ولو من قبيل العلاقات العامة، ولعل هذا هو كلمة السر التي تبين سبب إخفاق الأمريكيين حتى الآن في ترتيب تسوية بحيث اكتفوا بإدارة الأزمات دون حسمها.

المثال الأكثر سطوعاً على ذلك هو ما حدث مع السيد جون كيري صاحب الرقم القياسي في إهدار الوقت وإضاعة سنة كبيسة من الجهد المواظب والمركز، بحيث آلت جهوده إلى أكثر من عشر نقاط تحت الصفر.

الحقيقة السياسية التي سوف نراها مترافقة مع التغيير المتوقع على القمتين الأمريكية والإسرائيلية، هي أن اللعبة على المسار الفلسطيني سوف تعود إلى الدوامه إياها.. خطوة مظهرية إلى الأمام وخطوات فعلية إلى الخلف، إلا إذا وقع جديد في إسرائيل كأن يظهر حلفاء نتنياهو استعداداً لفتح ملف التسوية مع الفلسطينيين وهذا احتمال ضئيل للغاية، ذلك أن فترة غانتس إن بدأت فهي قصيرة إلى حد استحالة أن تحدث انقلاباً، أما فترة بايدن التي يهدد ترامب بالاستيلاء عليها ففيها من الملفات الساخنة والملحة ما يضع الملف الفلسطيني على قائمة الانتظار إلى أجل غير مسمى ولكنه بعيد.

في مقابلة صحفية أجريت مع السيد أرون ميلر أحد الخبراء الأمريكيين محترفي عملية السلام، أشار إلى نقطة بالغة التأثير على نمط المعالجة الأمريكية لشؤون التسوية اقتبسها بالحرف:

”ما لم يمنح الإسرائيليون والفلسطينيون إدارة بايدن سبباً للاهتمام بهذه المسألة من خلال عمل دبلوماسي أو مواجهة تخرج فعلاً عن السيطرة، فلن يكون هناك ما يمكن القيام به“.

إذا، إما اشتعال يؤدي إلى فقدان السيطرة وإما بقاء في الدوامه حتى ذلك الاشتعال.

منها اختبار الشعر

فراس حج محمد/ فلسطين

عندما كنا نكتب الشعر أنا وملهمتي الشاعرة، كنا نكتبه أولاً منفصلين، بصمت، تشعر بحفيف المعنى يمسه دون أن يكشف عن وجه الحب فيه، وهي كانت مسرورة أنني أوري في القول ولا أصرح. لقد كانت بالفعل خجولة، وترتبك من فعل الحب وتحمّر وجنتاها، وسرعان ما تختفي أو تمتنع عن الحديث.

ملهمتي هذه أيضاً كانت تكتب الشعر، ولم تكن تكتب لي، كانت تكتب للمطلق الروحي، لا لشيء إلا لتكتب شعراً. شعرها وقت ذاك كان قاسياً ولا يعطي معنى أو دهشة، وكانت قصائدها طويلة وطوباوية وغريبة اللغة، والصورة ذهنية بحنة.

على الرغم من ذلك، كنت أقرأها بتمعن، أحبّ طريقتها في البناء، جعلها محددة الإيقاع، واضحة المعالم، وإن كانت لا تقيض على معنى مدهش أو واضح، تغرق في الغرابة والاعتراب والته والتوصّف. كان ثمة شعر يسكنها، وتضجّ نفسها ببركان من الشعر، ولكنها كانت تقهر طيورها وتسارع إلى قصّ أجنحة قصائدها، فتخرج ماشية متألّمة، تحاول الطيران، فلا تستطيع.

قصائدي لها صارت أكثر جمالا، صرت أشعر أنها تلقم طيورتي الحب، وتساعد على التحليق، أما هي فكانت تميت طيورها أو

تكاد. مكثنا على ذلك زمناً طويلاً حتى طلبت منها أن تعامل طيورها اللغوية تلك كما تعامل طيورتي. «عليك أن تعتنى أكثر بها، فهي تحتاج إلى التحليق لترى الفضاء، وتنعم بالنور والجمال الإلهي. لم تحبسني إلهك فيها، ولا تريدينها حرة. أي شاعرة ديكتاتورية وجنرال أنت!». ضحكت قليلاً ريمًا بهاءين لا أكثر، وصمتت طويلاً. لعلها الآن تفكر بي أكثر ممّا تفكر في طيور القصيدة.

انتظرتها أياماً لتقول على مسامعي قصيدة جديدة، لم تحدث فيها أي خلق لغوي. لم أشعر بالخوف تجاه تلك «السكّنة الشعرية» المؤقتة؛ لما أعرفه عنها من حبّ الشعر وانتماء جمالي له. أخذت طيورها بالتفافز أمامي تمشي بفرح، أنظر إلى وجه القصيدة، أصبح تفاحة ناضجة، والفكرة أفضل حالا، والمعنى خارجاً لتوه من قفص الأسر، مع أنه شاحب قليلاً، إلا أن ابتسامه العافية تكسو ملامحه.

تابعت إطلاق طيورتي في ساحتها، لا أمل، كنت أزيد لها جرعة الحب لتطير حمرة الخجل من على وجنتيها، وتحل ابتسامه الرضا والنشوة، صارت القصيدة فرحتها ونشوتها وصارت قصائدها أشدّ عوداً. أخذت تكتب الحب لي، وعلى طريقي. إذن لقد نجحت، أو نجحنا أو نجحت.

تقدّمت عليّ خطوتين، الأولى أنها كانت قادرة أكثر ممّي على قتل

طيورها المعتلة، فأني قصيدة ضعيفة لم تكن لتتردّد لحظة واحدة في إعدامها، ولم تكن تلجأ إلى وضعها في مصحة اللّغة، فإن لم تكن طيراً ملحقاً فالتخلص منها واجب أخلاقي وشعري. وقد حدث هذا التطهير الجمالي أمامي مرّات كثيرة. يا لجرأتها! ورباطة جأشها! إنها شجاعة وأنا جبان.

وأما الأخرى، فكانت تقف على شفّتي، وتتفقد القصيدة قبل خروجها، وإن شعرت أنّ ذلك المخلوق مشوهٌ حجرت عليه، وأطبقت عليه القفص الصدري ليموت مختنقاً حيث هو؛ لأنه لا يصلح للحياة. إنها تجبرني على «قتل حبيباتي». بالفعل كانت جنرالاً، رحيمة بي، قاسية على الطيور المشوهة، لا تعرف يداها النحيلتان السمران كيف تعتنني بمرضى الشعراء.

الآن، هي شاعرة تطلق طيورها لتلحق عالياً، وتلحق بها طيورتي تعانقها في الأعالي، يقف أحداً بجانب الآخر ننظر بشهوة صانع حاذق حيث طيورنا تدفع باب السماء وترسل للشعراء والشاعرات رسائلها. ننظر معاً إلينا، وننهي مشهد التأمل ذاك بابتسامه وقبلة رضا وارتياح عاطفي مستقر. إنها شهوة أن نكتب معاً قصيدة جيدة صالحة للشديد، فكأننا سمعنا جبران وهو يخاطب ملهمته الحبيبة مي زيادة: «بعض الاختبارات لا تحدث إلا إذا اشترك بها اثنان في وقت واحد».



Unilever



سرعة فائقة لحماية من الجراثيم



+970 (2) 296 3621

+970 (2) 296 3623

www.nedm.ps

Near East Distribution & Marketing - شركة الشرق الأدنى للتوزيع والتسويق

مجموعة
عنتاوي
شركة الشرق الأدنى
للتوزيع والتسويق

إضاءات

اتفاق التطبيع الإماراتي مع إسرائيل
ضار بمصالح الإمارات

بقلم: سامي سرحان

زايد- زايد الخير كما يقول العرب الذي كان جامعاً للأمة العربية ومحبا لها. ولقضاياها وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والتي لم يبخل عليها يوماً، ويقدر له الشعب الفلسطيني مواقفه وعرويته الأصيلة ويعتبر بل ويغضب من اتفاق أبناءه من الكيان الصهيوني من وراء قيادة الشعب الفلسطيني والتفريط بحقوق هذا الشعب المرابط حول المسجد الأقصى الذي بارك الله حوله ويعاني يومياً من سياط المحتل وخصاص جنوده وتدمير ممتلكاته ونهب أرضه.

ولم تتوقف وسائل الإعلام الإسرائيلية التي يزودها بالمعلومات المشوهة يوسي كوهين وغيره من المسؤولين الأمنيين الإسرائيليين من بث الأخبار المسمومة والمشوهة للماضي العربي وصورة حكامهم، فتكشف وتدعي أن رجال الموساد ومنذ الستينات يقيمون اتصالات مع نظرائهم في دول الخليج وغيرها من الدول العربية، وأن هذه الاتصالات لم تقتصر على جيل الشباب من حكام الخليج وغيرهم وهي تصورهم كأنهم ورثوا التطبيع وخيانة القضية الفلسطينية أباً عن جد لا يرف لهم جفن ولا يتحرك لهم ضمير ولا يردعهم دين، خاصة وأن لديهم من المفتين من يحرم الحلال ويحل الحرام وفق رغبة السلطان.

رابعاً: المساس بمكانة الإمارات العربية واحترامها بين دول وشعوب المنطقة رغم ما يصدر عنها من تجاوزات في بعض سياساتها التي تثير خلافات وتعارضات غريبة وشعبية ورسمية.

وبخروج الإمارات عن الإجماع العربي حول القضية الفلسطينية

إسرائيل وإيران وهذا أمر ليس في مصلحة الإمارات. وتربطنا بإيران مصالح استراتيجية رضيةنا أم أبينا، وهي شقيق لنا في الدين والأخوة الإسلامية وليس من مصلحة أي عربي استعداد إيران أو التآمر عليها سواء حكمها الشاه أو الإمام. ولا نسمع من إيران غير التأييد للقضية الفلسطينية وتحرير القدس كالإمارات وغيرها من العرب، وإذا كانت هناك خلافات حول ما يسمى تدخل إيران في شؤون بعض الدول العربية؛ فإن هناك تدخلات إماراتية أيضاً في شؤون بعض الدول العربية وفي تحريض عربي متواصل على قلب الحقيقة في من هم أعداء الأمة العربية عندما يجعلون من الكيان الصهيوني صديقاً وحليفاً استراتيجياً ومن إيران عدواً استراتيجياً، ولا يابغ بنيامين ننتياهو عندما يصف اتفاقه مع الإمارات بأنه اتفاق من موقع قوة وكأنه خاض حرباً مع الإمارات وانتصر عليها وهو يفرض شروطه عليها.

ثانياً: يتعارض الاتفاق مع مصالح الإمارات الاقتصادية والمالية، ذلك أن إسرائيل تعاني من أزمة اقتصادية حادة بسبب جائحة كورونا ووصل عدد العاطلين عن العمل إلى نحو مليون عاطل وانخفض دخل كل مواطن في الكيان بنحو 17 ألف دولار، وهي بحاجة إلى سيولة نقدية لتحريك عجلة اقتصادها المتباطئ وتتنظر إلى أموال الإمارات بعين طامعة ولديها من المشاريع الأمنية والفضائية والكورونية والتربوية والسياحية ما تستفيد منها إسرائيل دون أي فائدة تذكر لدولة الإمارات ومواطنيها.

ثالثاً: تشويه صورة الإمارات العربية النقية وصورة الشيخ

مناقشة اتفاق التطبيع بين الإمارات العربية المتحدة والكيان الصهيوني برعاية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بطريقة عقلانية بعيدة عن الانفعال والعاطفة والأحكام المسبقة ومن منطلق مواطن فلسطيني وعربي حريص على قضيته وأمهته وحتى الأنظمة التي تحكم بقراب ومقدرات شعوبها؛ يخلص إلى نتيجة واضحة تؤكد أن الإمارات العربية المتحدة ولنقل بالتحديد حاكمها ومستشاريه قد جانبهم الصواب في ركوب هذا المركب الصعب وولوج باب القضية الفلسطينية التي تقول الأدبيات العربية والإماراتية إنها قضية العرب الأولى، وإن المبادرة العربية للقمة العربية في بيروت عام 2002 تقول بأن التطبيع مع إسرائيل هو أمر لاحق لاعتراض إسرائيل بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وإقامة دولة فلسطينية في حدود الرابع من حزيران 1967 عاصمتها القدس، وهو ما تقول به الإمارات حتى بعد الاتفاق الثلاثي مع إسرائيل، وتضيف إلى ذلك رفضها لما استجد من قضايا سياسية بعد قمة بيروت كخطة الضم الإسرائيلية إحدى تفرعات صفقة القرن التي رفضها العرب في أكثر من قمة ورفضها الفلسطينيون بكل تصميم ووضوح رغم ما جره عليهم هذا الرفض من عقوبات سياسية ومالية من الإدارة الأمريكية وإسرائيل ومن بعض الأصدقاء العرب للأسف الشديد.

وتتمثل عدم صوابية الاتفاق الإماراتي كونه يتعارض مع مصلحة دولة الإمارات العربية المتحدة أولاً ومع مصلحة الشعب الفلسطيني ثانياً، وخروج عن الإجماع العربي الهش أو ورقة التوت التي ما زالت تستر عورات بعض الحكام العرب الذين ينتظرون الإشارة من البيت الأبيض ليتقدموا الصف مصافحين اليد الإسرائيلية الملوثة بدماء شعب فلسطين أطفالاً ونساءً وشيوخاً وشباناً، والتي تعمل بشكل حثيث على تهويد المسجد الأقصى والقدس مسرى نبي العرب والمسلمين وتصادر مئات الدونمات مما تبقى من أرض فلسطين كل يوم قبل الاتفاق وبعده.

تتعارض مصلحة الإمارات مع الاتفاق مع الكيان الصهيوني في تركيز إسرائيل على الجانب الأمني من الاتفاق أولاً، ولذلك كانت أول زيارة لمسؤول إسرائيلي للإمارات بعد الاتفاق ليوسي كوهين مسؤول الشاباك، ما أثار حفيظة إيران وتعقيد علاقتها المعقدة أصلاً مع دول الخليج بتواجد إسرائيل الأمني بالقرب من مضيق هرمز والمياه الإقليمية الإيرانية، ما دفع إيران إلى القول إنه لم يعد بيننا وبين الإمارات حسن جوار بعد الآن، بعد أن تجاوزت الخطوط الحمراء للأمن الجماعي في الخليج بعد توقيع الاتفاق. ومما لا شك فيه أن علاقة الإمارات وحسن الجوار مع إيران أهم بكثير من أي علاقات مع إسرائيل التي لا تحترم الاتفاقات أو العهود، إضافة إلى أن إيران جار شامت دول الخليج العربي أم أبت لهذه الدول وللوطن العربي. وبهذا الاتفاق جعل حاكم الإمارات من بلده ساحة صراع بين



أو توضيح التصريحات الإسرائيلية أو الاستجابة إلى طلباتهم التي لا تقف عند حد خاصة في الشائين الأمني والمالي. شهران أو ثلاثة قادمين سيرهقان دولة الإمارات من الطلبات الإسرائيلية والأمريكية، ولكن ماذا سيكون عليه حال الإمارات إذا خسر دونالد ترامب الانتخابات، فالاستطلاعات توحى بذلك والديمقراطيون برئاسة جو بايدن غير مرتاحين لتصرفات الإمارات وانحيازها الفج لصالح المرشح الجمهوري الذي لا يحترم أحدا خاصة حكام دول الخليج، وهو نموذج للرئيس العنصري الذي أظهر عداوة للإسلام والأجانب واستخفافه بالحكام العرب والأنظمة العربية التي أطلقها ولا تزال ترن في أذان المواطن العربي الذي يرفض التجريح الأمريكي سواء من ترامب أو غيره للشخصية العربية حاكما أو محكوما، إضافة إلى جشعه وطمعه في الأموال الخليجية التي يراها سائبة. فأولى بالإمارات أن تتحلل من التزامات الاتفاق مع إسرائيل قبل فوات الأوان حفاظا على هيبة دولة الإمارات والإجماع العربي الضائع ومصالح شعب الإمارات حكاما ومحكومين ومصالح الشعب الفلسطيني وكرامة الأمة العربية وثروات الشعب الإماراتي والانعتاق من استعباد أمريكا وإسرائيل للإمارات ودول الخليج والمنطقة وعبئتهما بأمن الخليج والمنطقة وعبئتهما بأمن الخليج ودوله ومصالح شعوبه.

للاتفاق مع إسرائيل على غرار دولة الإمارات، وأن توقيت التوقيع يخضع لضرورات الحملة الانتخابية لدونالد ترامب ولبنيامين نتنياهو الذي يقف على رأس حكومة هشة مهددة بانفراط عقدها في أي لحظة. والمهزلة التي شهدتها السودان توجع قلب كل سوداني وفلسطيني وعربي عندما تسمع من الناطق باسم الخارجية السودانية كلاما غريبا يفاضل فيه بين أهمية تطبيع السودان وتطبيع مصر لعلاقتهم مع إسرائيل، قال هذا المسؤول سيكون السودان أهم بلد يطبع مع إسرائيل حتى أهم من مصر، لأنه سيكون تطبيعا من موقع الندية لما للسودان من موقع وما فيها من خبرات وثروات وكأنه يعرضها على إسرائيل. وقال إنه يدلي بهذه التصريحات بالتوافق مع مواقف رئيس مجلس السيادة الجنرال عبد الفتاح البرهان الذي اجتمع في مع نتنياهو سابقا، ويبدو أن ردة فعل القوى داخل السودان وخارجه على هذه التصريحات المستهجنة أجبر هذا الشخص على الاستقالة، خاصة أن وزير الخارجية السوداني قال إنه لم يبحث مثل هذا الأمر في وزارة الخارجية ولم يتخذ قرار في هذا الشأن ما دعا إلى استقالة الناطق. ولكن نقول إن لا دخان بدون نار ونأمل أن لا ينجر السودان أو غيره من الأقطار العربية التي رشحها ترامب وبتنياهو لإعلان خطوات مماثلة للخطوة الإماراتية إلى خانة المطبعين الخونة للقضية الفلسطينية والأقصى المبارك والقدس.

لقد ضحت خطوة الإمارات العربية بالإجماع العربي وبالجامعة العربية وبالتضامن العربي الذي ساند القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني ووجهت طعنة في ظهر شعب فلسطين والتضحية بنضاله الممتد منذ مئة سنة وتقديم فلسطين كاملة على طبق من دم الشعب الفلسطيني للمحتل الإسرائيلي، وكشفت اتفاقية الإمارات عجز الجامعة العربية وكذب التضامن العربي وعجز منظمة التعاون الإسلامي وزيف إسلام كثير من المسلمين الذين يدعوهم نتنياهو وترامب للصلاة في الأقصى المحتل الجريح، وقد حرم ذلك مفتى القدس وكل من لديه دين ويحتكم إلى شريعة. وتشمل زيارته الدول المرشحة للتطبيع السودان والبحرين إضافة إلى إسرائيل والإمارات.

لقد وقعت الإمارات في المصيدة الإسرائيلية، ولن تفلت منها حتى يمتص الإسرائيليون آخر قطرة من دم شعب الإمارات وثروتهم ولن يترك حكام الكيان الصهيوني الإمارات ترتاح يوما دون أن يصدر عنهم خبر أو تقرير عن بنود الاتفاق السري أو ملحقاته، وعلى حكام الإمارات أن يستعدوا من اليوم إلى نفي

في حده الأدنى وهو مبادرة السلام العربية، تعطي دولا عربية الحق في التخلي عن نصرته الإمارات إذا ما تعرضت لا سمح الله إلى عدوان أو تهديد من جار أو بعيد، فالغطاء العربي مهما كان رثا ومشكوكا فيه يستر العورة عند الحاجة ولا تقف أحوال الشعوب والدول عند فترة محددة من الزمن وإنما هي حركة مستمرة تصعد دولة وتهبط أخرى وتقوى إمبراطورية وتحلل أخرى.

خامسا: المساس بوجودان شعب الإمارات الذي تربي على نصرته المظلوم والانتماء لقضايا العرب وفي مقدمتها القضية الفلسطينية ومقاومة التطبيع مع العدو، واهتزاز ثقة شعب الإمارات بحاكمه ومستشاريه رغم تصريح ضاحي خلفان الذي يستند إلى أنه دخل بيوت كل الإماراتيين ولمس منهم تأييد الاتفاق مع إسرائيل. ورغم تصريحات أنور قرقاش أن الاتفاق يحفظ حقوق الشعب الفلسطيني وحل الدولتين والأقصى والقدس ويوقف الضم الإسرائيلي لأراضي الضفة.

فلا حاجة إلى شرح طويل، فقد قالت القيادة الفلسطينية إنه خيانة للقدس والأقصى والقضية الفلسطينية ولم تخرج القيادة الفلسطينية بموقف حاد وواضح ومعارض لموقف دولة عربية منذ زمن بعيد وهي في هذا الشأن مهادنة وحرصية على العلاقات مع الدول العربية الشقيقة وتجاهل في كثير من التفاصيل، ولكن عندما يصل الأمر إلى حد خيانة القضية الفلسطينية تقول كلمتها. ولم نشاهد مثل هذا الموقف للقيادة الفلسطينية إلا عام 1979 عندما وقع المغدور أنور السادات اتفاق كامب ديفيد مع الكيان الصهيوني وقام بزيارة الذل والعار للقدس المحتلة وصلى تحت حراب الاحتلال في المسجد الأقصى. وظلت خطوة السادات في التطبيع معزولة شعبيا بشكل مطلق ويكاد السفير الإسرائيلي لا يجد عقارا لمقر السفارة في كل مصر، وظل التطبيع مقتصرًا على حكام مصر في حدوده الدنيا، فلم يزر حسني مبارك إسرائيل طيلة فترة حكمه التي امتدت ثلاثين سنة، وندد كثيرون من العرب والمصريون والفلسطينيون بترحيب الرئيس عبد الفتاح السيسي بالاتفاق الإماراتي الإسرائيلي كأول رئيس عربي يرحب بالاتفاق رغم إدراكه لما جره كامب ديفيد من ويلات على مصر وعلى القضية الفلسطينية ووحدة الموقف العربي من رفض الاعتراف بالكيان الصهيوني وفتحه الباب أمام الحكام العرب للهولة صوب تل أبيب والتفريط بحقوق شعب فلسطين. لقد جاءت خطوة الإمارات أيضا لتفتح الباب أمام حكام عرب للاتفاق المذل مع إسرائيل، ولا يخفي دونالد ترامب وبنيامين نتنياهو أن عددا من حكام الدول العربية ينتظرون في الصف

الحدث

صحيفة أسبوعية متخصصة

تصدر عن شركة الحدث للإعلام والطباعة والنشر

رئيس مجلس الإدارة
سامي سرحان

رئيس التحرير
رولا سرحان

المدير العام
طارق عمرو

رام الله - الماصيون - عمارة سحويل - الطابق الأول
صندوق بريد 3738، البيرة، فلسطين
هاتف: +970 2 297 9717
فاكس: +970 2 297 9719
alhadath@alhadath.ps
www.alhadath.ps
facebook.com/alhadathnews
https://twitter.com/Alhadathpal

الإخراج الفني

idesign...
www.idesign.ps

الطباعة: مطابع الأيام - رام الله

زوروا موقعنا الإلكتروني

www.alhadath.ps

ويمكنكم متابعتنا أيضاً من خلال

facebook.com/alhadathnews

https://twitter.com/Alhadath_news1

تطبيق واحد لكل الخدمات ليسهل حياتكم



شحن رصيد
محفظتي



الدفع لتاجر



الدفع لصديق



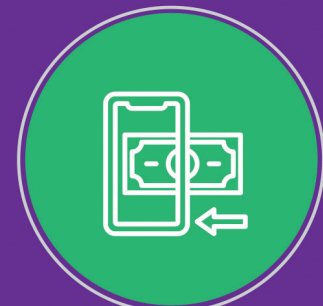
دفع الفواتير



إصدار بطاقات
فيزا



التحويلات بين
الحسابات



شحن أرصدة
الهواتف



سحب نقدي

لتحميل التطبيق من خلال:

لمزيد من المعلومات أو أي استفسارات يمكنكم التواصل معنا من خلال

00970568848030

1700 999 666

